



جامعة آل البيت  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم المحاسبة

مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن

## The Extent of the Independence of the Internal Shariah auditor in the Islamic Banks in Jordan

إعداد الطالبة

ديما حابس خالد قوقزة

إشراف الدكتور

عودة أحمد بني أحمد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٩

## تفويض

أنا الطالبة ديماء حابس خالد فوقزة ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

## إقرار والتزام بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي : ١٧٢٠٥٠٤٠٠٤

أنا الطالبة : ديمة حابس قوقزة

الكلية : كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص : محاسبة

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

### مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسالة والأطاريح العلمية ، كما أنني أعلن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية كاملة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

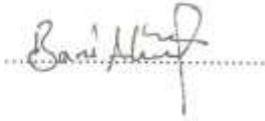
توقيع الطالب ..... التاريخ : .....

## قرار اللجنة Committee Decision

نوقشت هذه الرسالة " مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن " وأجيزت بتاريخ ٢٠١٩/٨/١ .

التوقيع

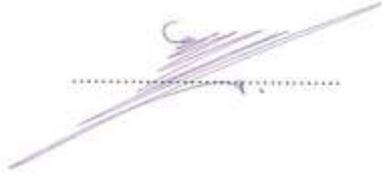
لجنة المناقشة



د. عودة بني أحمد ( مشرف رئيسي )

أستاذ مشارك

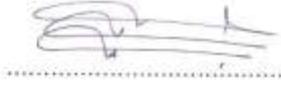
قسم المحاسبة - جامعة ال البيت



د. عبدالله الزعبي ( عضو )

أستاذ مساعد

قسم المحاسبة - جامعة ال البيت



د. جمال العقيف ( عضو خارجي )

أستاذ مشارك

قسم المحاسبة - جامعة جرش

## الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فلإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (ﷺ)

إلى أروع إنسان الذي له الفضل الكبير في حبي للعلم ، وإصراري على النجاح ، وإلى قدوتي و

مثلي الأعلى في هذه الحياة

إليك والدي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى التي وضع الله الجنة تحت قدميها .. وإلى الشمعة التي تضيء حياتي ومصدر الحب والحنان

في هذه الدنيا وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي ..... أُمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أعظم سند لي في حياتي ، إلى رفقاء العمر إلى من أستمد منهم عزتي وإلى مصدر فخري

..... إلى إخواني وأختي الأفياء.

إلى كل من جمعتني بهم الأيام وإلى كل من دعمني وكان عوناً لي.. وسرت معهم في درب الحياة

.. بكل الأمل والوفاء صديقتي الأوفياء إليكم جميعاً.

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

الباحثة

ديما حابس قوقزة

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل

الصلاة وأتم التسليم وبعد :

فالشكر لله - سبحانه وتعالى - على ما يسر وأعان ، والحمد لله - عز وجل - على نعمه  
الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى ، ومن منطلق قوله تعالى ( قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ  
بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ  
وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ) (النمل : 40) .

أتقدم بخالص الشكر ووافر الإمتنان لأستاذي ومشرفي الدكتور (عودة أحمد بني أحمد) ، على  
تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، الذي لم يبخل في تقديم العون والمساعدة وإسداء  
النصيحة ، وعلى ما قدم لي من توجيهات وإرشادات وملاحظات قيمة لإخراج هذا العمل بهذه  
الصورة سائلا الله عز وجل أن يجزيه عني خير جزاء

وأنتقدم بكل الإحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة و مناقشة هذه  
الرسالة ، فقد حظيت بشرف مناقشتكم لي ، وأعطاء توجيهاتكم مما له الأثر الكبير في إخراج هذه  
الرسالة على أحسن صورة ، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل جميعا فقد استنرت  
بعلمهم الغزير ، كما أشكر من عاونني في إنجاز هذا العمل من أهل وأصدقاء وزملاء .

كما وأتقدم بالشكر والإحترام والتقدير الى الصرح العلمي الشامخ جامعتي الحبيبة جامعة ال  
بييت ، الممثلة بأعضاء الهيئة التدريسية ، وأخص بالذكر أساتذة كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية .

## قائمة المحتويات

ب	تفويض	.....
٥	الإهداء	.....
و	الشكر والتقدير	.....
ز	قائمة المحتويات	.....
ي	قائمة الملاحق	.....
ك	قائمة الإختصارات	.....
ل	الملخص باللغة العربية	.....
٢	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	.....
٢	مقدمة	.....
٤	مشكلة الدراسة	.....
٥	أهمية الدراسة	.....
٥	أهداف الدراسة	.....
٦	فرضيات الدراسة	.....
٦	محددات الدراسة	.....
٧	المصطلحات والتعريفات الإجرائية للدراسة	.....
٩	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	.....
٩	المبحث الأول : الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي	.....
٣٣	المبحث الثاني : التدقيق الداخلي أنواعه وأهدافه	.....
٤٦	المبحث الثالث : الدراسات السابقة	.....
٦٦	الفصل الثالث : منهجية الدراسة	.....
٦٦	تمهيد	.....
٦٦	منهج الدراسة	.....
٦٧	مجتمع وعينة الدراسة	.....
٦٧	أداة الدراسة	.....
٦٩	صدق أداة الدراسة و ثباتها	.....
٧٠	مصادر جمع البيانات (بيانات الدراسة)	.....
٧٠	الاساليب الاحصائية المستخدمة	.....

٧٢	الفصل الرابع : الإطار العملي للدراسة.....
٧٢	تمهيد .....
٧٢	وصف خصائص عينة الدراسة.....
٧٥	التحليل الوصفي لاسئلة الدراسة.....
٧٩	اختبار التوزيع الطبيعي.....
٧٩	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....
٨٣	الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات.....
٨٣	أولاً: النتائج.....
٨٣	ثانياً: التوصيات.....
٨٤	قائمة المراجع.....
٩٢	قائمة الملاحق.....
٩٩	Abstract.....

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
٦٥	جدول ملخص الدراسات السابقة	(١-٢)
٧٢	أقسام الاستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير	(١-٣)
٧٣	معامل كرونباخ ألفا	(٢-٣)
٧٦	توزيع أفراد عينة الدراسة	(١-٤)
٧٨	التحليل الوصفي لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	(٢-٤)
٧٩	تحليل الوصفي للعلاقات الشخصية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن .	( ٣-٤)
٨٠	تحليل الوصفي للمصالح المتعارضة للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	( ٤-٤)
٨١	تحليل الوصفي للأداء للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية	( ٥-٤)
٥٢	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	(٦-٤)
٨٣	اختبار one- sample t-test	(٧-٤)
٨٤	تحليل التباين الأحادي لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامي العاملة في الأردن تبعا لمتغيرات الديمغرافية	(٨-٤)

## قائمة الملحق

الصفحة	الملحق	الرقم الملحق
٩٧	استبانة الدراسة	الملحق (١)
١٠١	قائمة المحكمين	الملحق (٢)
١٠٢	كتاب تسهيل المهمة	الملحق (٣)

## قائمة الإختصارات

AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic financial Institutions
CSAA	Certified shariah Adviser and Auditor
CIPA	Certified Islamic professional Accountant
IFA	International federation of Accountant
IIA	Institute of Internal Auditor
KSOC	Knowledge , skills and other characters

# مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

اعداد

ديما حابس قوقزة

إشراف الدكتور

عوده بني أحمد

## الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث ( العلاقات الشخصية ، المصالح المتعارضة ، والأداء ) ، ولتحقيق أهداف البحث وإختبار فرضياته اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، اعتمادا على استبيان مكون من (٢٢) سؤال جزء منها متعلق بالمدقق الشرعي الداخلي وجزء متعلق بوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ، تم تطبيقه على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها (٤) بنوك ، حيث تم توزيع (٦٥) استبانة ، على أفراد العينة والمكونة من العاملين في قسم التدقيق الشرعي ، والمحاسبين ، والعاملين في قسم التدقيق الداخلي .

وقد تم استخدام برنامج spss للتحليل الإحصائي ومن اختبارات (الوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ، القيمة العليا والقيمة الدنيا ، النسب المئوية والتكرارات ، اختبار التوزيع الطبيعي) .

وقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) كما تم استخدام اختبار ( Anova

test) ، لإختبار فرضيات الدراسة .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وهذه الإستقلالية تتضح من خلال : استقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث العلاقات الشخصية و استقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث المصالح المتعارضة واستقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث الأداء .

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بأن يكون أعضاء المدققين الشرعيين في هيئة مهنية مستقلة ، سواء أن تكون مستقلة عن هيئة الرقابة الشرعية أو عن ادارة البنك ، وذلك لتجنب العوامل التي تؤثر على استقلالية المدقق الشرعي الداخلي .

**الكلمات المفتاحية :** التدقيق الشرعي ، المدقق الشرعي الداخلي ، استقلالية المدقق الشرعي الداخلي ، البنوك الإسلامية الأردنية .

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

١-١-١ - مقدمة

١-٢-١ - مشكلة الدراسة وأسئلتها

١-٣-١ - أهمية الدراسة

١-٤-١ - أهداف الدراسة

١-٥-١ - فرضيات الدراسة

١-٦-١ - محددات الدراسة

١-٧-١ - مصطلحات الدراسة

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### مقدمة:

مع النمو والتطور الحاصل في البنوك الإسلامية وازداد وتفرع أنشطتها ظهرت الحاجة الى وجود تدقيق شرعي ، و تعتمد البنوك الإسلامية في تقديم خدماتها وفي جميع معاملاتها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن أجل الحفاظ على الإلتزام بالشريعة الإسلامية ، لا بد من أن يكون هناك تدقيق لتحقيق من مدى التزام البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها ، لذلك فمن الضروري أن يقوم بوظيفة التدقيق الشرعي أشخاص مؤهلون ومستقلون لأداء وظائفهم بكفاءة وفعالية .

حققت المؤسسات المالية الإسلامية نجاحاً كبيراً ، فقد حققت معدلات أرباح جيدة في السنوات الماضية ، وتلتزم المؤسسات المالية الإسلامية في نشاطاتها الإستثمارية وفي جميع معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية حيث يجب أن تكون هناك جهة رقابية تضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، وتتابع أعمالها للتحقق من مشروعيتها ، والقيام بتقييمها لتقديم البديل الشرعي عنها ، حيث يعد وجود التدقيق الشرعي ضروري ومهم في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للتعرف على ما يحل لها وما يحرم عليها من معاملات وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك حتى يطمئن المتعاملون مع البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية من أنها تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها على وجه مرضٍ شرعاً ( المغربي ، ٢٠١٦ ) .

مع تطور ونمو المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية وازدياد وتشعب أنشطتها المصرفية الإسلامية وتزايد أعمالها ، أصبح من الضروري وجود مدقق شرعي ، حيث بسبب هذا التطور الحاصل أصبح من الصعب على هيئة الرقابة الشرعية المتابعة والإطلاع فيما اذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية ملتزمة بالإجراءات والتوجيهات الصادرة عنها ، حيث أنه هيئة التدقيق الشرعي هي تابعة لهيئة الرقابة الشرعية فهي تجمع بين العلوم المصرفية والمالية وبين العلم الشرعي ، وتقوم هيئة التدقيق الشرعي بالإجابة عن الاستفسارات والأسئلة التي تتعلق بمشروعية الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية أو البنوك الإسلامية ، والتي بدورها تقوم بتطوير الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية ( زيدان ، ٢٠٠٩ ) .

يقوم المدقق الشرعي بالبنوك الإسلامية من التحقق من مدى التزام البنوك الإسلامية بأحكام ومبادئ وقواعد الشرعية الإسلامية في جميع المعاملات ، حيث على المدقق أن يكون جامعاً بين الأصول الفقهية وبين أصول التدقيق ، من خلال شهادة المراقب والمدقق الشرعي الصادرة عن بعض الهيئات مثل شهادة المراقب والمدقق الشرعي CASS وهي صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ويجب على المدقق امتلاك المهارات والمعرفة المناسبة للقيام بعمله ، وتوافر عنصر الإستقلالية في عمل المدقق الشرعي مهم للقيام بالعمل الموكل اليه بدون أي تحيز ، أي يجب عدم تقييد وصول المدقق الشرعي الى المستندات والقيام بعمله دون أي ضغط سواء فكرياً أو مادياً وعدم إعاقته أثناء تأديته لمهامه .

## مشكلة الدراسة:

تعد البنوك الإسلامية من الركائز الأساسية في البلاد الإسلامية ، لذلك فإن أعمالها ترتبط بالشرعة الإسلامية ، حيث يعتبر التدقيق الشرعي من جهة داخل البنك ضرورياً لأنه يعطي ثقة أكبر للمتعاملين معها ، تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى توافر الإستقلالية للمدقق الشرعي الداخلي ، بالشكل الذي تمكنه من القيام بالمهام الموكلة اليه بكفاءة وفعالية حيث توافر الإستقلالية للمدقق الشرعي تمكنه من تقديم نتائج جيدة للتدقيق الشرعي وبالتالي تقديم توصية جيدة بموضوعية بعيد عن التحيز ، بحيث اذا تم الإخلال بعنصر الإستقلالية ينعكس سلباً على ثقة المتعاملين معه.

**بناء على ما سبق يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :**

١- ما مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ؟

ومن خلال السؤال الرئيسي تم اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية :

أ- ما مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث

العلاقات الشخصية ؟

ب- ما مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث

المصالح المتعارضة ؟

ج- ما مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث

الأداء ؟

٢- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك

الإسلامية تعزى (الخبرة ، الشهادة العلمية ، المسمى الوظيفي ، المؤهل العلمي ، الشهادات المهنية )

؟.

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الدراسة في كل من جانبي العلمي والعملي على النحو التالي :

تكمن أهمية الدراسة العملية من أهمية وجود المدقق الشرعي وأهمية استقلاليته في البنوك الإسلامية ، بحيث يتابع المدقق الشرعي الداخلي تطبيق المعاملات بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على أرض الواقع ، لضمان سلامة المعاملات والذي بدوره يعزز ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية ، حيث أن الإستقلالية التي يتمتع بها المدقق الشرعي تمكنه من القيام بعمله بكفاءة وفعالية وبالتالي يعتبر مؤشر قوي على نجاح عمل البنوك الإسلامية .

تكمن أهمية الدراسة الأكاديمية من أنها تعتبر من الدراسات القليلة والنادرة - حسب علم الباحثة - التي تتناول موضوع مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، فهي تقدم مادة نظرية حديثة عن التدقيق الشرعي وتشكل منطلقاً للباحثين المستقبليين للبحث والدراسة في موضوع هام وحديث في مجال التدقيق الشرعي في البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية .

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن .  
ومن خلال الهدف الرئيسي يتفرع الأهداف الفرعية التالية :
- أ- التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث العلاقات الشخصية .
- ب- التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث المصالح المتعارضة.
- ج- التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من حيث الأداء .
- ٢- معرفة فيما اذا كان يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية تعزى (الخبرة ، الشهادة العلمية ، المسمى الوظيفي ، المؤهل العلمي ، الشهادات المهنية ) .

## فرضيات الدراسة :

H0- لا يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## الفرضيات الفرعية :

H0-1-1 : لا يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية من حيث للعلاقات الشخصية .

H0-1-2 : لا يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية من حيث للمصالح المتعارضة .

H0-1-3 : لا يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية من حيث للأداء

H0-2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية تعزى (الخبرة ، الشهادة العلمية ، المسمى الوظيفي ، المؤهل العلمي ، الشهادات المهنية ) .

## محددات الدراسة:

تم إعتقاد معظم الإطار النظري على المؤتمرات العلمية المحكمة التي تتعلق بموضوع التدقيق الشرعي ، وأيضاً هناك عدد قليل ومحدود من الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية التي تتعلق بموضوع الدراسة ، في حدود علم الباحثة تفتقر المكتبة الأردنية لدراسات تبحث في مدى إستقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن .

## المصطلحات والتعريفات الإجرائية للدراسة:

- الرقابة الشرعية : " التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتاوى " ( زيدان ، ٢٠٠٩ : ١٣ ) .
- التدقيق الشرعي: هي عبارة عن عملية منهجية للحصول على الأدلة الكافية وذات صلة لتكوين رأي بشأن ما اذا كان الموضوع ( أي الموظفين ، العملية ، الأداء المالي ، والأداء غير المالي ( ، تتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وتقديم التقارير الى أصحاب المصلحة ، حيث يتم اجراء تقييم دوري للعمليات التجارية ، وتحقيق نظام رقابة داخلي فعال وسليم للامتثال للشريعة الإسلامية ( shafii , et.al , 2014 ) .
- التدقيق الشرعي الداخلي : عبارة عن نشاط موضوعي مستقل ، يقدم خدمات استشارية شرعية ، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة المالية الإسلامية للضوابط الشرعية والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، وذلك لإضافة قيمة للمؤسسة ، حيث تتبع وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي منهج منضبط ومنظم لتحسين وتقييم عمليات المؤسسة وادارة المخاطر ، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية ( عطية ، ٢٠١٧ ) .
- والتدقيق الداخلي: هو عبارة عن نشاط موضوعي ، مستقل واستشاري ، يسعى الى تحقيق أهداف المنشأة وإضافة قيمة للوحدة الإقتصادية ، كما يهدف الى تحسين عملياتها ، وتحسين وتقييم فعالية ادارة المخاطر (حمودة ، ٢٠١٨) .
- المدقق الشرعي الداخلي : هو عبارة عن شخص مؤهل علميا وعمليا ، وعارفا بأحكام الفقه ، وملما بعلوم التدقيق ، يقوم بمتابعة القرارات التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والعمل على التحقق من التزام المصارف والمؤسسات المالية بها .
- البنوك الإسلامية الأردنية : هي عبارة عن مؤسسة مالية نقدية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وأخلاقية تسعى الى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذ أو عطاء ، ومحقة التنمية الإقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي .

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

- الإطار النظري
- الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، تضمن الأول التدقيق الشرعي ، واشتمل المبحث

الثاني على التدقيق الداخلي . وتضمن المبحث الثالث الدراسات السابقة ، وعلى النحو الآتي :

#### المبحث الأول: الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي

##### نبذة تاريخية عن التدقيق الشرعي:

قبل البدء بالتعرف على ما هي الرقابة الشرعية وما هو التدقيق الشرعي ، لا بد من التعرف على هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية عبارة عن منظمة تأسست عام ١٩٩٠/١٢/٢٦ م ، وهي منظمة دولية مستقلة ، حيث كانت تسمى ( بهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ) ، حيث تأسست في الجزائر ثم تم تسجيلها في البحرين بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧ م ، في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية ، وهي هيئة عالمية غير هادفة للربح ، حيث هدفت الهيئة الى نشر فكر التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطويرها ، عن طريق عقد الندوات والتدريب واعداد الأبحاث واصدار النشرات الدورية وتفسير واعداد وتعديل ومراجعة معايير المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث تقوم الهيئة بإصدار معايير للتدقيق والمحاسبة ومعايير الضبط والأخلاقيات والمعايير الشرعية التي تتعلق بالصناعة المالية والمصرفية الإسلامية ( ناصر ، حسين ، ٢٠١٢).

حيث تم تصميم برنامج CIPA لتدريب الأفراد على المهارات المهنية وعلى الفهم التقني المطلوب لمهنة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية الدولية والمؤسسات المالية الإسلامية ، كما تم تصميم برنامج CSAA وذلك لتدريب الأفراد على المهارات المهنية والفهم التقني على الإلتزام الشرعي لعمليات التدقيق ( Najeeb & Ibrahim , 2014 ) .

تعتبر الشريعة سمة مهمة في التمويل الإسلامي ، حيث تضمن تطوير واستقرار صناعة التمويل الإسلامي ، فهناك العديد من البنوك الإسلامية التي انهارت بسبب حالات الغش ووجود خسائر ، مثل انهيار البنك الإسلامي في جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧ م ، والبنك الإسلامي في تركيا عام ٢٠٠١ م ، وانهيار البنك الإسلامي في دبي عام ٢٠٠٤ م ، وبسبب هذا الفشل الناتج عن حالات الغش ووجود خسائر في العديد من المؤسسات المالية الدولية ، فإن التمويل الإسلامي والعديد من الدول مثل هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية أصدرت مجموعة من المعايير والقواعد ، وذلك للسيطرة على المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث ان وجود نظام رقابة شرعي سليم وفعال مهم لتطوير وتعزيز النظام المالي الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية ( Grassa , 2015 ) .

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تناول التدقيق الشرعي ، من خلال توضيح مفهومها ، وآلية عملة ، والجوانب التي يتم تدقيقها ، وأنواع التدقيق وغيرها ، كما سيتم تناول موضوع استقلالية المدقق الشرعي ، والتأهيل العلمي وغيرها .

## الرقابة الشرعية:

ان الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تعتبر صمام الأمان ، حيث تقوم الرقابة الشرعية بالتحقق من مدى توافق أعمال المصارف الإسلامية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، كما تقوم الرقابة الشرعية بضبط أعمال المصارف الإسلامية ، تقوم الهيئة بما يلي : تبدي رأي في المعاملات والقوائم المالية والعقود والأنشطة وأعمال المصارف الإسلامية والسياسات والاتفاقيات ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية ، كما تقوم بنشر تقريرها الذي يتعلق بالأنشطة التي تخالف الشريعة الإسلامية ان وجدت ، وتقدم الإرشاد والتوجيه وتدريب الموظفين فيما يخص أحكام الشريعة الإسلامية ( عفانة ، ٢٠١٠ ) .

تقوم الرقابة الشرعية بالملاحظة والإشراف على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية المتنوعة ، لتحقق من مطابقتها لمبادئ وأحكام الشريعة وقرارات واجتهادات اللجان الفقهية وفق الضوابط والآليات المتبعة ( العيدروس ، ٢٠٠٩ ) .

### تعريف الرقابة الشرعية :

عرفت الرقابة الشرعية بأنها : " التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتاوى " ( زيدان ، ٢٠٠٩ : ص ١٣ ) .

والرقابة الشرعية كما عرفتها (هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٣ : ص ١٦ ) : " فحص مدى التزام البنك الإسلامي بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها ويشمل العقود والسياسات والمعاملات والاتفاقيات وعقود التأسيس والقوائم المالية والنظم الأساسية ، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي وغيرها " .

ان هيئة الرقابة الشرعية تتكون من هيئتين في المصارف الإسلامية ، أولاً: هيئة التدقيق الشرعي وهي تخص الناحية العملية من خلال التحقق من مدى التزام المصارف الإسلامية بالشرعية في أعمالها والتزامها بفتاوى وتوجيهات الصادرة عن هيئة الفتاوى ، ثانياً : هيئة الفتاوى ، وهي تخص الناحية النظرية ، حيث تقوم بإصدار الفتاوى ، ووضع بدائل شرعية وإيجاد الحلول العملية في المصارف الإسلامية ( عبد الكريم ، ٢٠٠٩ ) .

من خلال العرض السابق تعرف الباحثة الرقابة الشرعية : عبارة عن هيئة مستقلة ، تتكون من خبراء متخصصين في الفقه الإسلامي ، وتقدم مشورة وتوجيه والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية ، من أجل ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ وقواعد الشرعية الإسلامية ، حيث تصدر الهيئة قوانين وفتاوى تكون ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية .

الالتزام بالشرعية الإسلامية يتضمن مثلاً : الدخل ، من خلال تقاسم الخسائر والأرباح والإبتعاد عن الربا ، حيث ان الرقابة الشرعية تضمن الإلتزام لمبادئ وأحكام الشرعية ، والمعايير الشرعية ، والتحقق فيما اذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية ملتزمة بالشرعية في معاملاتها ، وتقوم بوضع قواعد ومبادئ للشرعية الإسلامية والتحقق من الإلتزام بالشرعية ، كما أنها تقدم مشورة لمجلس الإدارة ، والتحقق من توافق السياسات والإجراءات التي تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعدادها مع أحكام الشرعية الإسلامية ( Mollah & zaman ,2015 ) .

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لديهم خبرة في مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية ، في مكونة من علماء في الفقه الإسلامي والتجاري ، وأما مسؤولياتها فهي تشرف على التقارير المالية وعلى الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية ، حيث أن هيئة الرقابة الشرعية يجب أن تتسم وتمتع بالاستقلالية لتعزيز وكسب ثقة المستثمرين والجمهور في العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، إن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ينبغي أن يكون لديهم خبرة وعلم كافي فيما يخص الاقتصاد الإسلامي ، تقوم الهيئة بمراجعة العقود و المنتجات والاتفاقيات والأنشطة المالية والتحقق من توافرها مع مبادئ وقواعد الشرعية الإسلامية Rahman & Bukair (2013) .

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ينبغي أن يكون لديهم خبرة في الشريعة الإسلامية ، كما ينبغي أن يكون لديهم مؤهلات تعليمية في الشريعة الإسلامية ، كما ينبغي أن يكون لديهم خبرة مصرفية ومعرفة مالية تجعلهم أي تمكنهم من تقييم العقود المالية التي تخص الخدمات والمنتجات المصرفية بعناية

ينبغي أن تتوفر في أعضاء الشريعة الإسلامية عدة صفات شخصية ، مثل أن يكون مسلماً ، وأن يكون متواضعاً وأن يكون ملماً بالمعاملات في الشريعة الإسلامية ، وأن يكون بالغاً وعاقلاً ، وأن يتصف بحسن الخلق ، ويجب أن تتمتع الرقابة الشرعية بالاستقلالية حتى تقوم بتحقيق أهدافها وغير تابعة لإدارة البنك ، حيث أن أعضاء الهيئة يجب أن لا يكونوا أعضاء في مجلس إدارة البنك أو أن لا يكونوا عاملين في البنك ، وذلك حتى تقوم الرقابة الشرعية بالمساعدة في مهمتهم من خلال تزويدهم بكافة الوسائل والإمكانيات ، كما أن استقلاليتها تساعدها على الرقابة على جميع أعمال البنك.

#### كيفية عمل هيئة الرقابة الشرعية:

لدى هيئة الرقابة الشرعية واجبات رئيسية تكمن في متابعة وإشراف وتنفيذ جميع العمليات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويحق للمجلس الاعتراض على أي نشاط أو عملية تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، حتى مجلس الإدارة يخضع لقرارات وآراء هيئة الرقابة الشرعية

تتمتع الرقابة الشرعية بأسلوب إداري علمي في تنفيذ أعمالها تتضمن ما يلي (العجلوني ، ٢٠٠٨) :

- ١- التخطيط : تقوم الهيئة برسم الإجراءات والسياسات ووضع جداول زمنية ووضع برنامج للعمل ، وذلك لتحقيق الأهداف المعنية .
- ٢- التنظيم : تتضمن تحديد الاختصاصات والواجبات والأفراد الذين يقومون بالأعمال ، كما تحدد الفترة أو المدة اللازمة لإنجاز العمل ، وتقوم بتصميم هيكل للعمل لتحديد العلاقات بين العاملين ومسؤولياتهم .

٣- متابعة خطة العمل : حيث يتم متابعة تنفيذ خطة العمل وتقييمها ، وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة .

٤- الشورى : حيث تهتم الرقابة الشرعية بأخذ المشورة من الموظفين في البنك عن كيفية آدائهم لعملهم وأفضل السبل كي يتم تطويره بما لا يتعارض مع الشريعة .

٥- التدرج بتطبيق الإجراءات والسياسات الرقابية ، حيث يتم قبولها من قبل القائمين على تنفيذها أي العاملين ، مثل التدرج في تحريم الربا والخمر وفق المبدأ الهنيء .

٦- قيام الهيئة بمعاملة الموظفين برفق ، وذلك فيما يخص طلبات هيئة الرقابة الشرعية من بيانات ومعلومات والإجراءات التي تخص وحدات النشاط المصرفي المختلفة ، حتى تضمن هيئة الرقابة الشرعية أن يتم تزويدها بالمعلومات المطلوبة بموضوعية وبكل دقة .

### تعريف التدقيق الشرعي:

أصبحت نشاطات البنوك الإسلامية تزداد وتتشعب لذلك أصبح من الصعب متابعة ما اذا كانت البنوك الإسلامية ملتزمة بالتوجيهات الصادرة عن الهيئة ، لذلك فإن وجود هيئة للتدقيق الشرعي ضروري للتحقق من مدى التزام المصارف الإسلامية بالشريعة في معاملاتها ، والتحقق من الفتاوى التي تصدر عن هيئة الفتاوى ، كما تقوم هيئة التدقيق الشرعي بتدقيق أعمال البنوك والمعاملات التي يقوم بها ، والتحقق من أنها تطبق المعايير الشرعية والشروط في هذه الأعمال والمعاملات المختلفة ، حيث يتم تفعيل الدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية وذلك لتحقيق سلامة الشريعة الإسلامية ، ويتم تنفيذ الرقابة على ثلاث مراحل وهي الرقابة السابقة والملازمة للتنفيذ والرقابة اللاحقة ، الرقابة السابقة تتضمن دراسة الجدوى من منظور إسلامي ، ومناقشة المشروع ، وصياغة واعداد نماذج العقود واعداد الخدمات البنكية ، أما الرقابة الملازمة للتنفيذ تتضمن معاملات البنك المصرفي يتم ابداء رأي شرعي فيها ، وتصحيح ما يرد اليها من مخالفات ، ومراجعة الخدمات البنكية ، أما الرقابة اللاحقة تتضمن متابعة مستمرة لأعمال البنك وذلك لتحقيق من التزامها بقواعد العمل المصرفي الإسلامي ( المغربي

(٢٠١٥،

نطاق التدقيق الشرعي يشمل العبادة ، القانون ، والأخلاق في المعاملات التجارية ، وأن الشريعة ينظر إليها نظرة ضيقة ونظرة شمولية ، النظرة الضيقة تتمثل ما هو جائز أو غير جائز من العقود والمعاملات وغيرها ، أما النظرة الشمولية تتعلق بالسياسات والإجراءات الأعمال والعمليات والإتفاقيات والعقود ، والتقارير ونظم المعلومات ، وإدارة الموارد البشرية والأنشطة الإجتماعية ، والتسويق والإعلان ، والتكنولوجيا ، في المؤسسات المالية الإسلامية ، Ibrahim , (2008) .

ان التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية تتضمن تدقيق كل من: العقود والإتفاقيات ، سياسات الأعمال ، ادارة الموارد البشرية ، العمليات والإجراءات ، الإعلان والتسويق ، التقارير ، الأنشطة الإجتماعية ، نظام تكنولوجيا المعلومات ، حساب الزكاة والدفع ( Najeeb & Ibrahim ,2014 ) .

عُرف التدقيق الشرعي بأنه : هي عبارة عن عملية منهجية للحصول على الأدلة الكافية وذات صلة لتكوين رأي بشأن ما اذا كان الموضوع ( أي الموظفين ، العملية ، الأداء المالي ، والأداء غير المالي ) ، تتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وتقديم التقارير الى أصحاب المصلحة حيث يتم اجراء تقييم دوري للعمليات التجارية ، وتحقيق نظام رقابة داخلي فعال وسليم للامتثال للشريعة الإسلامية ( Shafii ,et.al ,2014 ) .

أنواع التدقيق الشرعي:  
للتدقيق الشرعي نوعان :

#### ١ - التدقيق الشرعي الخارجي External shariah audit :

التدقيق الشرعي الخارجي هي عبارة عن عملية فحص العقود المبرمة وأعمال المؤسسة المالية من قبل شخص مؤهل (مدقق شرعي خارجي) ، وذلك لإعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالتوصيات والفتاوى الصادرة عن الهيئة وعن المؤتمرات المصرفية والندوات والمجمع الفقهيّة ، حيث يهدف التدقيق الشرعي الخارجي الى التحقق من مدى الإلتزام بالمبادئ و الأحكام الشرعية وابداء رأي محايد ومستقل فيها ، والتحقق من شرعية العقود المبرمة ، والمعاملات ، كما يقدم التدقيق الشرعي الخارجي شهادة لمساهمي المؤسسة من جهة تنظيمية ورقابية ، وفحص أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية للتحقق من مدى متانتها ( جاسر ، ٢٠٠٩ ) .

#### ٢ - التدقيق الشرعي الداخلي Internal shariah audit :

تبدي المؤسسات المالية الإسلامية اهتماما كبيرا بالتدقيق الشرعي الداخلي ، لما له من دور ايجابي في المجتمع ، لأنه يضمن الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث تكشف وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي عن الاحتيال في حال وقوعه ، كما يساعد في تحقيق أهداف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، وحتى تكون وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ذات كفاءة وفاعلية يجب أن يتمتع المدقق الشرعي الداخلي بالإستقلالية والنزاهة في أداء عمله ، ولتحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية على المدقق الداخلي أن يمتلك مهارات والمعارف المطلوبه ، ويتمتع بالإستقلالية والنزاهة ( Khalid , et.al ,2017 ) .

## تعريف التدقيق الشرعي الداخلي:

وللتدقيق الشرعي الداخلي عدة تعريفات منها :

عرف عطية ( ٢٠١٧ ) التدقيق الشرعي الداخلي : عبارة عن نشاط موضوعي مستقل ، يقدم خدمات استشارية شرعية ، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة المالية الإسلامية للضوابط الشرعية والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، وذلك لإضافة قيمة للمؤسسة ، حيث تتبع وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي منهج منضبط ومنظم لتحسين وتقييم عمليات المؤسسة وإدارة المخاطر ، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية .

كما عرف التدقيق الشرعي الداخلي على أنه : فحص موضوعي مستقل ، لتحقيق من مدى التزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية والقرارات الصادرة عن الهيئة في ممارسة جميع أنشطتها ، حيث يقدم خدمات استشارية وإرشادية للمصرف لتحقيق الأهداف ، حيث يشمل الفحص الإتفاقيات والسياسات والمنتجات والعقود وعقود التأسيس والمعاملات والقوائم المالية والتقارير والتي تتعلق خصوصاً بتقارير المراجعة الداخلية ، والنظم الأساسية وغيرها ( ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي ، ٢٠١٨ ) .

كما عرف عيسى ( ٢٠٠٩ ) التدقيق الشرعي الداخلي على أنه : نشاط استشاري مستقل وموضوعي وتأكيدي ، داخل المنشأة ، تم تصميمه لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال التأكد من أن المؤسسة المالية الإسلامية تتبع الأحكام الصادرة عن الهيئة والضوابط الشرعية ، وكذلك التحقق من الخطط والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية ، وتقديم الإرشادات لإجراء التحسين اللازم لتحقيق الإلتزام الشرعي الأمثل .

من خلال العرض السابق تعرف الباحثة التدقيق الشرعي الداخلي على أنه نشاط مستقل ، ينشأ داخل المنشأة ، يقدم خدمات استشارية شرعية ، ويحقق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية ، من خلال التحقق من التزام المؤسسة لمبادئ وقواعد وأحكام الشريعة في معاملاتها والتحقق من التزامها للفتاوى والضوابط التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية .

## الجوانب التي يتم تدقيقها في وظيفة التدقيق الشرعي :

تقوم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بتدقيق الجوانب المالية والعمليات والنظم المالية وإداء

الموظفين على النحو التالي : (عيسى ، ٢٠٠٩) :

١- تدقيق العمليات : يتم فيها فحص العمليات خلال الفترة الزمنية المحددة وهي العمليات التي تم تنفيذها ، والتحقق من انه تم تنفيذها وانجازها تم وفق العقود والقرارات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعيه ، ووفقا للسياسات الموضوعية والمعتمدة من قبل الادارة .

٢-تدقيق الأداء : يتم من خلاله تدقيق الأداء اعطاء تأكيد عن فاعلية وكفاءة العاملين في البنك ، ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والقرارات التي تكون صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، وكذلك التحقق من فهم العاملين بالمنتجات التي يتم بيعها للعملاء ، والتحقق من أنه المعلومات الشرعية التي تخص هذه المنتجات يتم عطاؤها للعملاء هي معلومات صحيحة .

٣- تدقيق النظم : تعطي تأكيد أنه النظم تقوم بترجمة الإجراءات بصورة صحيحة ومعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمنتجات ، كما أنه يتم التحقق من أنه النظم لا يتم من خلالها تجاوز الإجراءات الشرعية ، أو لا يتم من خلالها احتساب فوائد الربا .

٤- تدقيق المالي : التحقق من انه البيانات من مصادر شرعية صحيحة ووفقا لعقود معتمدة من قبل الادارات القانونية والهيئات الشرعية والتحقق من انه البيانات المالية المسجلة هي صحيحة.

## مهام التدقيق الشرعي الداخلي ( المغربي ، ٢٠١٦ ):

تقوم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بمجموعة من المهام التالية :

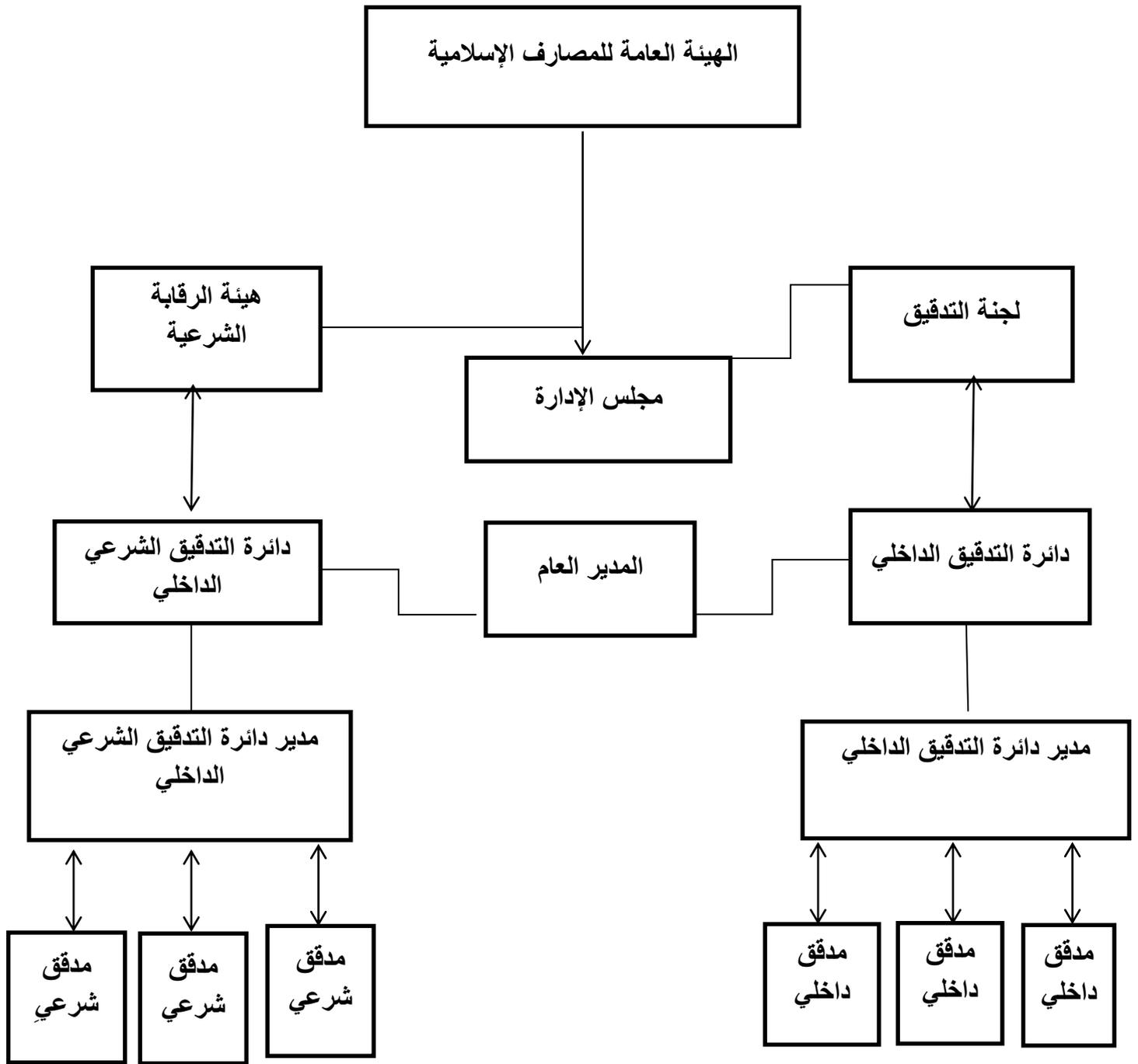
١- تقييم وفحص مدى التزام بالمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية ، وفق إرشادات وتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة عن هيئة الفتاوى .

٢- متابعة قرارات وتوجيهات جميعها التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية .

٣- مناقشة القضايا والملاحظات التي يتم التوصل اليها مع المسؤولين أو الجهات المختصة في البنك قبل صدور التقرير النهائي .

٤- تقديم تقارير ربع سنوية أكثر أو أقل أو دورية ، تتضمن نتائج فحص ومتابعة لعمليات المؤسسة المالية الإسلامية ، حيث يتم رفع هذه التقارير الى الجهات المختصة وفق الأنظمة ، وإرسال نسخة منها الى هيئة الرقابة الشرعية .

• الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي :



الشكل رقم (١)

المصدر: (عطية، ٢٠١٥، ص: ٢٤) .

كما هو مبين في الشكل رقم (١) : حيث يمثل الهيكل التنظيمي لبعض البنوك الإسلامية.

## المدقق الشرعي الداخلي:

يقوم المدقق الشرعي الداخلي بوضع وتحديد الإجراءات وسياسات الضبط الشرعي ، التي تكون ضمن النشاطات والعمليات التي تحدث في المؤسسة المالية الإسلامية ، والقيام بمراجعتها وفحصها بشكل منظم ، وذلك من أجل كفاءة وفاعلية النظم ( جاسر ، ٢٠٠٩ ) .

المهام الرئيسية التي يقوم بها المدقق الشرعي الداخلي : دراسة وتقييم مدى التزام البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وأيضا مدى التزامها بالفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، والتعليمات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية حيث ينبغي أن يكون المدقق الشرعي الداخلي مستقل ذهنيا وأن يحافظ على مستوى عال من الإستقلالية ، لأنه له دور في زيادة ثقة المستخدمين بالتقارير التي يقوم المدقق بإعدادها ، وحتى يقوم المدقق الشرعي الداخلي بعمله دون أي تدخل أي من غير تحيز ، يجب أن تكون وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة ، لذلك فإن السمة الرئيسية لتكون وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ذات فاعلية هي الإستقلالية التي تعمل بها ( Khalid , et.al , 2017 ) .

من المهام التي يقوم بها المدقق الشرعي الداخلي أيضا هي يضمن الإلتزام بالشريعة الإسلامية داخل البنك الإسلامي ، وفي بعض الولايات التي يكون فيها القانون الشرعي هو المصدر لجميع التشريعات مثل ( الباكستان ، ايران ، السودان ، المملكة العربية السعودية ) ، حيث يتحمل المدقق الشرعي الداخلي مسؤولية قضائية أثناء قيامه بعمله ، وذلك حتى يضمن الإلتزام من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، في الولايات التي تم ذكرها يطلب من البنك الإسلامي تعيين موظف متفرغ لتدقيق الحسابات الشرعية ( Song & Oosthuizen , 2014 )

## آلية عمل المدقق الشرعي الداخلي:

يقوم المدقق الشرعي بمجموعة من الإجراءات التنفيذية (شحاته ، ٢٠٠٥):

١- المرحلة الأولى : يتم فيها جمع المعلومات والبيانات عن الأعمال في مجال وظيفته ، حتى يكون لديه رؤية وتصور عن واقع العمل الفعلي .

٢- المرحلة الثانية : وهي تقييم للواقع ، حيث يتم في هذه المرحلة معرفة الجوانب التي فيها نقاط ضعف ، أو الجوانب التي يجب إعطائها اهتمام أكثر .

٣- المرحلة الثالثة : هي مرحلة التخطيط ، حيث يتم التخطيط للعمل المراد تنفيذه ، وتشمل هذه المرحلة على : تخطيط زمني ، تخطيط من منظور موضوع الأعمال ، وتخطيط جغرافي .

٤- المرحلة الرابعة : مرحلة التصميم ، يتم في هذه المرحلة وضع وتصميم برنامج للعمل ، ووضع وتصميم برنامج أداء (نماذج العمل) .

٥- المرحلة الخامسة : هي مرحلة التنفيذ يتم في هذه المرحلة تنفيذ العمل المطلوب باستخدام الأساليب والسبل المعاصرة المناسبة .

٦- المرحلة السادسة : الملاحظات ، حيث يتم بيان المخالفات المختلفة وتقديم الملاحظات ، ويتم تحليلها ( تحليل الأسباب ) ، ومناقشتها مع المسؤول عنها .

٧- المرحلة السابعة : اعداد التقرير ، يتم اعداد ومتابعة التقارير ، ورفعها للأشخاص ذات الصلة .

ان المدقق الشرعي في اطار الإسلامي لديه مسؤوليات تتمثل بالإلتزام بالشريعة الإسلامية ، وهذا الإلتزام على نوعين الإلتزام بالمعايير الأخلاقية ، والإلتزام بالقوانين الشرعية التي تستمد من الإطار الشرعي ، ومن الصفات التي يجب على المدقق الشرعي الإلتزام بها وهي : الأمانة ، الصبر ، التعاون ، والثقة ، بحيث يجب على المدقق الشرعي أن يكون لديه خبرة وممارسة في تنظيم الأعمال المالية والتجارية ، ويكون لديه ممارسة في المحاسبة ، والفقہ الإسلامي ، خاصة الأجزاء من الفقہ التي تتعامل مع الأعمال المالية والتجارية ( Khan , 2015 ) .

### طبيعة عمل المدقق الشرعي الداخلي:

تمر وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بعدة مراحل :

١- التدقيق الوقائي ( قبل التنفيذ ) : حيث تشمل هذه المرحلة على المهام التالية (جاسر ، ٢٠٠٩) :

أ- التحقق من أي عقد جاري أو منتج أو خدمة أو أي نشاط في المؤسسة المالية الإسلامية هو جائز من قبل هيئة الرقابة الشرعية .

ب- مراجعة اجراءات تنفيذ العمليات قبل تنفيذها ، ومراجعة العقود والاتفاقيات والنماذج قبل استخدامها .

ج- اعداد وتحديث دليل الإجراءات للتدقيق الشرعي .

د- القيام بزيارات ميدانية بشكل دوري لفروع المؤسسة ولإداراتها داخليا وخارجيا .

هـ- اعداد خطة سنوية للتدقيق الشرعي .

و- اعداد ووضع برنامج للتدقيق الشرعي ، والتحقق مستنديا من صحة العمليات ، وفحص العمليات في ضوء قرارات هيئة الفتاوى .

## ٢- التدقيق العلاجي ( بعد التنفيذ ) :

قد تقع بعض الأخطاء الشرعية أثناء سير عمليات المؤسسة المالية الإسلامية ، وقد تعترضها بعض الإشكاليات أو تكون هناك مسائل تحتاج الى رأي شرعي ، وهنا تتم علاج هذه الأخطاء ، وهي تقع على مسؤولية هيئة التدقيق الشرعي ، حيث تقوم هيئة التدقيق الشرعي برفع تقارير عن كل فترة رقابية ، بشكل دوري الى هيئة الرقابة الشرعية ، والتي تتضمن نتائج الرقابة الميدانية للعمليات والأنشطة ، وتحدد الملاحظات عن الجوانب الرئيسية التالية : السياسات الشرعية للشركة ، اذا كان هناك مجالات وحالات مخالفه لما هو مجاز ، والمجالات غير المجازة من قبل هيئة الرقابة الشرعية ، مطابقة العقود والإجراءات والصيغ المعدة للإستخدام قبل تنفيذها (قنطجبي ، ٢٠٠٩) .

## ٣- التدقيق التكميلي ( بعد التنفيذ ) :

تقوم وحدة التدقيق الشرعي بتقييم أعمال المؤسسة المالية الإسلامية في نهاية كل فترة رقابية ، لأن هذه الأعمال تكون مفصلة وتحتاج الى تقييم من الناحية الشرعية ، حيث يتم مراجعتها بشكل مستمر لأعمال المؤسسات ، لأنه أساس قيام تلك المؤسسات هي تطبيق مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ، حيث تتم المراجعة من خلال الإطلاع على تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية العامة ، ومراجعة تقارير الخارجية للبنك المركزي ، ومراجعة الملفات التي تتعلق بالعمليات الإستثمارية في مرحلة بعد التنفيذ ، مثلا تقدم الرقابة الشرعية تقرير بشكل دوري في ضوء هذه المراجعة ، وتبدي رأي فيه عن مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالفتاوى الصادرة عن الهيئة والإرشادات والتوجيهات ، وابداء رأي في المعاملات التي تجريها المؤسسة ( جاسر ، ٢٠٠٩ ) .

إذا وجد المدقق الشرعي الداخلي أي احتيال أو أي انتهاك لمبادئ الشريعة الإسلامية ، فينبغي عليه ابلاغ هيئة الرقابة الشرعية ، لذلك فإن التدقيق الشرعي أو التدقيق الإسلامي يهدف الى دراسة وتقييم مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها ، ويشمل هذا فحص العقود والمنتجات والإتفاقيات والمعاملات والسياسات وتقارير البيانات المالية ، كما يهتم التدقيق الشرعي الداخلي بنظام رقابة فعال وسليم للإلتزام بالشريعة ، من خلال تقييمه بشكل دوري ومستمر ( Khalid , sarea, 2012 ) .

ان تقرير المدقق الشرعي الداخلي يجب ان يتضمن : العمليات والإجراءات التي يتم اتباعها لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي ، ومدى الإلتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ، الهدف من وظيفة التدقيق الشرعي ، وبالإضافة الى النتائج ( مثل اذا كان هناك انتهاك لمبادئ وقواعد الشريعة أو اذا كان هناك خرق للشريعة الإسلامية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية) خضوعا للمساءلة والشفافية في أعمالهم ، تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتحديد أدائها من خلال فترة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أنه تقرير المدقق الشرعي يمكن المستخدمين من التأكد من أنه المؤسسات المالية الإسلامية تلتزم بمبادئ ومعايير وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ( Ibrahim , 2008 ) .

حدد الإسلام عدة صفات يجب توافرها في المدقق الشرعي سواء في البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية ، وعلى المدقق الشرعي أن يلتزم بقواعد السلوك المهنية الصادرة عن هيئة الصفات : الإستقامة ، الثقة ، الإنصاف ، الإلتقان ، الكفاءة المهنية ، الإخلاص ، والسلوك المهني ( Imran , et.al , 2012 ) .

يقوم المدقق الشرعي الداخلي بممارسات في المؤسسات المالية الإسلامية تتضمن اعداد أوراق العمل والمشاركة في اعداد برنامج المراجعة ، ومن ثم يقوم المدقق بسحب العينات وفق البرنامج ، والقيام بفحص ميداني عن طريق تدقيق الأنشطة والعمليات الإستثمارية والمصرفية وفق الضوابط الشرعية المقررة ، وتسجيل الملاحظات والاستفسارات وتوثيقها بأدلة الإثبات ، ومن ثم مناقشة الملاحظات وصياغتها والرد على الاستفسارات من قبل رئيس القسم والمسؤولين.

### التأهيل العلمي للمدقق الشرعي:

على المدقق الشرعي أن يتمتع بكفاءة وتأهيل علمي مناسب للقيام بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل فعال ، لذلك فإن عمل المدقق الشرعي يتطلب تأهيل علمي مناسب ( الفزيع ، ٢٠٠٩ ) :

أ- يجب على المدقق الشرعي أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية تتوافق مع التدقيق الشرعي.

ب- يجب على المدقق الشرعي أن يكون ملماً بأحكام الشريعة بشكل عام ، وبالمعاملات بشكل خاص ، خاصة التي تتعلق بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، وايضا التي تتعلق بقرارات التي تتعلق بالمجامع الفقهية .

ج- يجب أن يكون المدقق الشرعي حاصلًا على شهادة مهنية التي تتعلق بالصيرفة الإسلامية مثل شهادة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية التي يشرف عليها معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت ، وشهادة المراقب الشرعي التي يقدمها هيئة المراجعة والمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية .

د- على المدقق الشرعي أن يشارك في الحلقات والمؤتمرات النقاشية المتخصصة .

هـ- المام المدقق الشرعي ببعض العلوم التطبيقية مثل أساسيات المراجعة والمحاسبة .

و- قيام المدقق الشرعي بالعمل مع المدققين الداخليين والخارجيين للإلمام بآليات التدقيق المالي وأساسياته .

ز- قيام المدقق الشرعي بتدريب الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية على أدوات التمويل الإسلامي والتعرف على أهم المشاكل تطبيق التمويل الإسلامي من خلال المقابلات مع الموظفين.

يراعي المدقق الشرعي في البنوك الإسلامية الضوابط الشرعية والتي بدورها أجازت الخدمات والمنتجات الإسلامية ، فيقوم المدقق الشرعي من التحقق من مدى الإلتزام بالضوابط الشرعية التي تضعها هيئة الشرعية ، ومدى تطابق الخدمات والمنتجات الإسلامية بقرارات هيئة الرقابة الشرعية ، وفي حال وجود اشكاليات أو أي استفسار يرفعه المدقق الشرعي للهيئة الرقابة الشرعية ، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإجابة عنه وبيانه بقرارات ملزمة ويتم مراعاتها عند التدقيق وعند التطبيق ، حيث أنه البنوك تعتمد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، وتعتبر هذه المعايير عمل مؤسسي منظم ، وتعطي البنك نوع من الانضباط أمام عملائه ، كما تعطي البنك قوة في منتجاته الإسلامية ( المرشدي ، ٢٠١٣ ) .

#### الشهادات المهنية للمدقق الشرعي:

يحتاج المدقق الشرعي في عملية التدقيق الشرعي الى أن يكون مؤهلا مهنيا وعلميا ، لذلك فان معظم الهيئات المالية الإسلامية بادرت الى استحداث شهادات تخص التدقيق الشرعي مثل شهادة المدقق والمراقب الشرعي (CSAA) ، من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية والتي تعد معتمدة من قبل المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية ، حيث تقوم الهيئة باعداد برنامج يهدف الى تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة المهنية في مجال المتابعة والرقابة الشرعية في القطاع المالي والمصرفي الدولي ،

كما يهدف البرنامج الى تدريب المدققين الشرعيين على الصناعة المالية الإسلامية ، حيث يوفر برنامج CSAA المعرفة في المجالات التالية : دور عمليات المتابعة والرقابة الشرعية المختلفة ومكانتها في المؤسسات المالية ، وفتاوى الهيئات الشرعية وآلية متابعة تنفيذ القرارات ، العلاقة بين عمليات المتابعة والرقابة الشرعية الداخلية وبين هيئة الرقابة الشرعية ، والتحقق من شرعية المعاملات المالية والمصرفية في المؤسسات ، اعطاء العملاء الطمأنينة والثقة من أنه المؤسسة تلتزم بأحكام الشريعة في معاملاتها ( الشريف ، ٢٠١٧ ) .

هناك عدد قليل من المؤسسات التي توفر التدريب في التدقيق الشرعي مثل شهادة redmoney ، وتجري هذه الدورات التدريبية على أساس الطلب ، بحيث يكون المدقق الشرعي مجهزا جيدا بالمهارات والمعرفة اللازمة لإجراء التدقيق الشرعي ، يجب على المدقق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية أن يواصل تطوير معرفته التقنية بالقضايا الراهنة بالتدقيق الشرعي ، كما أنه المدقق الشرعي مسؤول عن اقناع العميل واثبات تفوق المنتجات المالية الإسلامية على عكس المنتجات التقليدية ، وذلك لأنه مستوى الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية ضعيف ( shafii , et.al , 2014 ) .

### استقلالية المدقق الشرعي الداخلي:

ينبغي أن يتم دعم المدقق الشرعي الداخلي دعما مستمرا وكاملا ، من الإدارة ومجلس الإدارة ، حيث يكون للمدقق الشرعي اتصال منتظم ومباشر مع جميع المستويات الإدارية ، ومع المراجعين الخارجيين ومع هيئة الرقابة الشرعية ، وهذا بدوره يساعد على تعزيز مكانة المدقق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية ، ويجب أن لا يتم وضع نطاق أو تقييد اطلاع المدقق الشرعي الداخلي على التقارير والمستندات وعلى أي وثائق أخرى ، حيث ينبغي أن يكون المدققين الشرعيين الداخليين موضوعين في أداء عملهم ، تشمل موضوعية المدقق الشرعي على الإستقلالية الفكرية التي يجب أن يحافظ عليها أثناء قيامه بأعماله ( هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٣ ) .

المدققون الشرعيون الداخليون المستقلون يمتلكون نوعا من القدرات والكفاءة والمعرفة بنتيجة الممارسة الوظيفية في مهنة التدقيق التي تعزز كفاءتها و فاعليتها ، حيث أن استقلالية المدقق الشرعي تمكن التدقيق الشرعي الداخلي من تقديم نتائج جيدة للمراجعة الشرعية وبالتالي توصية جيدة ، اضافة الى أن الإستقلالية تعزز فاعلية التدقيق الشرعي الداخلي لامتلاك المعرفة والمهارات ، لإتقان مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية بشكل عام ، كما أن الإستقلالية تمكن المدقق الشرعي الداخلي من اتخاذ القرار الصائب وتمكنه من التعامل مع أي موقف بسرعه ، حيث أن المدققين الشرعيين الداخليين يساعد المؤسسات المالية الإسلامية على النمو في أعمالها المصرفية ، لأنهم يعرفون كيفية التعامل مع العملية وانجاز مهامهم بجودة عالية ، حيث أن المدقق الشرعي يظهر استقلال ذهني وظاهري من خلال الحفاظ على موقف سليم في التخطيط لبرنامج مراجعة الحسابات ( Khalid & sarea , 2015 ).

### عناصر الإستقلالية :

ينقسم الإستقلالية الى ثلاث عناصر وهي ( محمود وآخرون ، ٢٠١١ ) :

#### ١- الإستقلال المالي :

يجب أن يبتعد مدقق الحسابات عن أي أنشطة وأعمال مالية تؤثر على استقلالية المدقق في أداء مهمته ، بمعنى على المدقق أن يبتعد عن المعاملات المالية في العمل الذي يقوم بتدقيق حساباته ، ومثال على الأعمال والأنشطة التي تؤثر على استقلالية المدقق من الجانب المالي ، مثل أن يقوم مدقق الحسابات في استثمار جزء من أمواله مثلا في شركة العميل الذي يقوم بتدقيق حساباته ، أو أن يكون مساهما في شركة أموال (مساهمة أو توصية بسيطة) .

## ٢- الإستقلال الإداري :

يجب على المدقق أن يكون مستقلا اداريا ، كأن يكون المدقق بعيدا عن العلاقات الناشئة مع العميل الذي يمثل المؤسسة أو الشركة موضع التدقيق ، مثل علاقة المدقق مع الإدارة العليا ، وأن لا يكون المدقق مشترك في تأسيس الشركة التي يدقق حساباتها ، وايضا أن لا يكون المدقق عضو في مجلس الإدارة .

## ٣- الإستقلال الإجتماعي :

يجب على المدقق أن يتمتع بإسقلال اجتماعي ، كأن يتمتع المدقق عن قبول الهدايا في سبيل التعارف أو التقرب سواء من المؤسسة أو الشركة موضع التدقيق ، كما على المدقق قبول العمل الذي يكون فيه تضارب المصالح بينه وبين الآخرين ليكون موضعيا وتجنب التحيز .

قواعد السلوك الأخلاقي هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٩٩٩م:

أولا : قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الثقة :

أن يقوم المراجع بتأدية خدماته وواجباته المهنية والوظيفية على مستوى عال من الصدق والثقة والأمانة والنزاهة والإستقامه ، حيث أن المدقق مسؤول عن :

١- عرض وتقديم الآراء والأحكام والمعلومات بصدق وشفافية وأمانه كافية ، سواء كان المضمون سلبي أو ايجابي .

٢- أثناء قيام المدقق الشرعي بخدماته وواجباته المهنية والوظيفية فعليه المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها ، وعدم الكشف عنها إلا تنفيذا للمتطلبات القانونية ، أو في حدود الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية .

٣- على المدقق الشرعي عدم استخدام المعلومات الخاصة بالمؤسسة أثناء القيام بواجباته وخدماته لغرض شخصي أو لمصلحة الغير .

٤- الإمتناع عن أي تصرف أو سلوك يهدد الأهداف الأخلاقية والشرعية للمؤسسة .

ثانيا : قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الموضوعية (هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٩٩٩ م):

١- عدم قبول أي هبة أو خدمة أو عطايا التي تؤثر على الموضوعية وبالتالي على حكمه المهني.

٢- تجنب وجود أي مصلحة مع من يقدم لهم الخدمة ، مثل وجود علاقة شخصية أو علاقات عائلية مع العميل ، وبالتالي يهدد استقلاليته وموضوعيته .

٣- تجنب المدقق أي موقف يهدد استقلاليته سواء كان ظاهريا أو فكريا ، مثل وجود مصالح مالية مع المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها أو مع مؤسسة أخرى ، أو أن يمتلك أسهم في المؤسسة موضع التدقيق .

ثالثا : قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الكفاية المهنية وإتقان العمل (هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٩٩٩ م):

١- أن يكون لدى المدقق مستوى عال من الفقه الديني في المعاملات المالية ، وأن يمتلك الخبرة المهنية المطلوبة ، وأن يكون لديه تأهيل عملي وعلمي ، والحفاظ على ذلك المستوى من خلال التدريب الجيد .

٢- عدم قبول المدقق القيام بأي واجبات وظيفيه أو مهنية أو قبول أي عمل ، إلا اذا توافرت لدى المدقق قدره كافية للقيام بأدائها على مستوى ملائم من الإتقان والكفاية .

٣- تأدية الخدمات والواجبات المهنية والوظيفية بإتقان ، بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية واللوائح والقوانين الدولية والمحلية التي لا تخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

٤- على المدقق وضع خطة كامله تبين كيفية أداء الخدمات والواجبات المهنية والوظيفية .

رابعاً : قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ السلوك الإيماني (هيئة المحاسبة والمراجعة في

المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٩٩٩ م):

- ١- المراقبة الذاتية ، أي الشعور بمراقبة الله عز وجل .
- ٢- المحاسبة الذاتية ، أي استشعار بيوم الحساب أمام الله عز وجل .
- ٣- الإخلاص ، لكسب رضا الله عز وجل .
- ٤- الوفاء بالعقود والعهود ، في جميع المعاملات والتصرفات .
- ٥- التعاون والمحبة والأخوة ، لكسب ثقة مع من يتعامل معه .
- ٦- الرفق في التعامل والتأني في حل المشاكل التي تنتج عن ممارسة المهنة .
- ٧- تحقيق في المدقق القدوة الحسنة للمرؤوسين والمساعدين .

## المبحث الثاني: التدقيق الداخلي أنواعه وأهدافه

### تمهيد :

التدقيق الداخلي يعتبر عنصر مهم في المنظمات بشكل عام ، حيث تزايد الإهتمام بالتدقيق الداخلي نظراً لتطور المنظمات وتنوع المنتجات والخدمات التي تقوم بتقديمها ، التدقيق له دور مهم في إكتشاف الأخطاء ، كما يساعد التدقيق الداخلي على إكتشاف مواطن الضعف والإنحرافات في نظم الرقابة الداخلية ، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها ، كما يساعد المنظمات على تحديد المخاطر والعمل على تقليل فرص حدوثها أو تجنبها ، لذلك من الضروري تحقيق الكفاءة والإستقلالية في عملية التدقيق الداخلي ، من خلال توفير بيئة عمل تضمن تحقيق الأهداف ( البطوش ، ٢٠١٥ ).

نظراً لأهمية التدقيق الداخلي ودوره الفعال في التأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير ، ويزيد من درجة الإعتماد على هذه القوائم ويعزز من مصداقيتها ، كما أن التدقيق الداخلي يساعد على حماية الأصول من السرقة والغش والإختلاس والتلاعب ، ويضمن إستدامة عمل المنظمات ( القاضي ، ٢٠١٦ ) .

وسيتم في هذا المبحث تناول التدقيق الداخلي وأنواعه وأهدافه ، والمعايير العامة ، ومبادئ

عملية التدقيق وغيرها .

### تعريف التدقيق:

قبل البدء بتعريف التدقيق الداخلي لا بد من التعرف على التدقيق بشكل عام ، التدقيق

يعتبر عملية فحص للقوائم المالية بشكل محايد وتدقيقها بشكل منظم لإبداء رأي فني محايد عن

مدى عدالة القوائم المالية .

والتدقيق كما عرفه ابو عريش (٢٠١٦) : هو عبارة عن عملية يقوم بها مراجع حيادي أو مدقق مؤهل ، لتحقق من الأنشطة والأحداث المالية والتحقق من صحة المعلومات ومطابقة النتائج مع المعايير المحاسبية عن طريق تقييم وجمع أدلة الإثبات ، والإفصاح عن نتائج العمليات والأنشطة لتمكين الأطراف المستفيدة من اتخاذ القرارات .

وقد عرف التميمي (٢٠٠٤ : ٢١) التدقيق على أنه " إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية ، الأدلة المتعلقة بإقرارات (الأرصدة) الإقتصادية والأحداث ، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج الى المستفيدين "

ويمكن شرح التعريف بشكل مختصر :

- ١- إجراءات منظمة ، تعني الإجراءات والخطوات التي تتم في عملية التدقيق من قبل المدقق .
- ٢- الحصول على الأدلة وتقييمها ، تعني جمع الأدلة وتقييمها من غير أي تحيز وفحص الإقرارات وتقييم النتائج .
- ٣- الأحداث الإقتصادية و الإقرارات ، الإقرارات عبارة عن ما يقدمه الأشخاص أو ادارة الشركات والتي تكون لها علاقة بموضوع التدقيق .
- ٤- درجة العلاقة ، علاقة الإقرارات بمقياس معين .
- ٥- تعني قياس المدقق اقرارات الإدارة بواسطة جهة معينة ، قد تكون جمعية مهنية أو قد تكون مصدرها دولة ، فهنا يكون المقياس مثلاً مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً .
- ٦- إيصال النتائج ، قد تكون النتائج التي تم التوصل اليها جيدة أو غير جيدة ، وتكون هذه النتائج في تقرير مكتوب .
- ٧- المستفيدون : هم عبارة عن أشخاص يعتمدون على تقرير المدقق لإتخاذ قراراتهم ، مثل المساهمون والدوائر الحكومية و الدائنون وغيرهم من المستفيدين .

## تعريف التدقيق الداخلي :

### تمهيد:

التدقيق الداخلي وظيفة من داخل المنشأة يقوم بها فرد او مجموعة أفراد للتأكد من أنه أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال وكفؤ لتحقيق أهداف النظام وفق طريقة مخططة ومنظمة محددة من قبل الإدارة العليا لتقييم ادارة المخاطر وتحسين فعاليتها ، ونظام الرقابة الداخلي من مقوماته التدقيق الداخلي (الشوا ، ٢٠١٤) .

### تعريف التدقيق الداخلي : للتدقيق الداخلي عدة تعريفات منها :

والتدقيق الداخلي كما عرفتها حمودة (٢٠١٨) : هو عبارة عن نشاط موضوعي ، مستقل واستشاري ، يسعى الى تحقيق أهداف المنشأة وإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية ، كما يهدف الى تحسين عملياتها ، وتحسين وتقييم فعالية ادارة المخاطر .

وقد عرف التدقيق الداخلي بأنه " نشاط تقييمي موضوعي واستشاري مستقل ، يتم ممارسته داخل المنشأة لخدمة الإدارة وتزويدها بتأكيدات عن العمليات وفعاليتها ومدى الإعتماد على التقارير المالية والإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها " (سحار ، ٢٠١٥ : ص ٢١) .

كما تم تعريف التدقيق الداخلي على أنها : " الوظيفة التقييمية المحايدة التي تم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة " (السواح ، ٢٠٠٦ : ص ٢٦) .

وتعرف الباحثة التدقيق الداخلي عل أنه : نشاط مستقل ، يهدف الى تحقيق أهداف المنظمة ، من خلال فحص العمليات والمستندات داخل المنشأة بهدف تحسين هذه العمليات ، ويقوم أيضا بفحص مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لتتحقق من جودتها ، وإذا كان هناك ضعف بأنظمة الرقابة الداخلية يتم تقديم توصيات الى الإدارة للعمل على تحسينها .

نطاق التدقيق الداخلي في المؤسسات يتضمن موضوعات مثل الحوكمة وإدارة المخاطر على كفاءة وفعالية العمليات وموثوقية التقارير المالية ، وحماية الأصول والإمتثال للقوانين واللوائح وقد يتضمن التدقيق الداخلي تدقيق الإحتيالي لتدقيق الأعمال الإحتيالي المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة .

## أنواع التدقيق الداخلي :

يوجد عدة أنواع للتدقيق الداخلي لكن هناك صعوبة في فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق ، فمن الصعوبة القيام بالتدقيق التشغيلي دون الأخذ بالإعتبار بأثر المالي أو الإداري ، أو قياس مدى إلتزام بالتعليمات والأنظمة ، فقد تم تقسيم التدقيق الداخلي وذلك لتبسيط فهم كل نوع من أجل تحقيق أهداف التدقيق:

### ١- تدقيق الإلتزام : compliance Audit :

يشمل تدقيق الإلتزام التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات وإجراءات والقوانين الموضوعية من المنشأة ، ويقع عبء على ادارة التدقيق الداخلي (الوردات ، ٢٠٠٦ ) :

أ- التحقق من الإلتزام بالتعليمات والقوانين التي تضعها المنشأة والتحقق من تطبيقها .

ب- أن يكون هناك إمام بالقوانين والتعليمات العامة واللوائح بشكل كامل.

ج- رقابة على تطبيق نظام التدقيق الداخلي من قبل الإدارة المختلفة في ادارتهم .

### ٢- التدقيق التشغيلي : operational audit :

يهدف التدقيق التشغيلي الى فحص الإستخدام الإقتصادي والفعال للموارد وإنجاز الأهداف والغايات المحددة ، والتحقق من فعالية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بتدقيقها ومساعدة الإدارة في حل المشاكل من خلال تقديم التوصيات اللازمة لعمل واقعي ، يشمل التدقيق التشغيلي من خلال تدقيق العمليات على تقييم النظام كاملا ومن ثم اكتشاف المشاكل التي تكون موجودة في مجال العمليات مثل (تدقيق المشتريات والمخزون ٠٠٠٠ الخ)

ويعرف التدقيق التشغيلي بأنه التدقيق الذي يغطيه الرقابة من حيث اختيار الأنشطة التشغيلية والإدارية وتقويمها وتقييم نتائج الأداء المتعلقة بالأنشطة والوحدات، ويعرف التدقيق التشغيلي بأنه فحص شامل لعمليات المشروع وتقييمها لإبلاغ الإدارة عن ما اذا كانت العمليات يتم تنفيذها وفقاً للسياسات الموضوعية والمرتبطة بأهداف المنظمة ، كما يشمل التدقيق التشغيلي على تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية ، ويتضمن التدقيق التشغيلي توصيات مجدبة لمعالجة المشاكل الهامة وطرق زيادة الربحية ( حجازي ، ٢٠١٠ ) .

### ٣- التدقيق المالي : Financial audit :

يهدف إلى فحص المعاملات المالية والبيانات المالية والسجلات المحاسبية وذلك لتحقق من سلامة المعاملات وموثوقيتها (الوردات ، ٢٠٠٦ ) .

### ٤- التدقيق البيئي : Environmental audit :

يهدف التدقيق البيئي الى اجراء فحص انتقادي ، لمراجعة الأنشطة والسياسات والبرامج والفعاليات البيئية للحكم على الوحدة الإقتصادية فيما اذا كانت تقوم بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة بها ، والتحقق من أنه يتم ايصال النتائج الى الأطراف المستفيدة (ايوب ، ٢٠١٤ ) .

### ٥- تدقيق نظم المعلومات : Information Audit :

فحص ضوابط الاستخدامات العامة والتطبيقية لنظم المعلومات وذلك للتحقق من التزامها بإجراءات وسياسات الرقابة الداخلية ومعرفة مدى حفاظها على الاصول ، كما تهدف الى التحقق من سلامة المعلومات وذلك لإعطاء تقارير تشغيليه وماليه صحيحه وكامله في الوقت المناسب ،

تختلف بيئة الحاسب الالى عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في (الوردات ،  
: (٢٠٠٦

أ- فصل المهام : تشغيل الألي للعمليات يؤدي الى دمج عمليات يدويه كثيره مستقله في خطوه واحده  
وبالتالي ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام .

ب- اختفاء مسار التدقيق : في بيئة الحاسب الالى تختفي الاثباتات الورقية أما في البيئة اليدويه يوجد  
إثباتات ورقيه تخص كل عمليه وهذه الاثباتات الورقيه عباره عن دليل واضح ووجود مسار لمرحل  
سير العمليه .

ج- تشغيل موحد للعمليات : في بيئة الحاسب الالى تختفي الاخطاء البشرية والحسابية من خلال  
وجود ثبات واتساق في تشغيل العمليات ، لكن قد تتعرض بيئة الحاسب الالى للأخطاء بشكل أكبر  
من البيئة اليدويه في عمل النظام ككل مثل خطأ في بناء البرامج .

د- مباشرة الحاسب الالى بالعمليات : في البيئة اليدويه تحتاج الى موافقه للبدء بالعمليات أما الحاسب  
الالى لا يحتاج الى هذه الموافقة للمباشرة بتنفيذ العمليات.

هـ- تزايد فرص حدوث التجاوزات والاطء : من الامور التي تزيد فرصة حدوث اخطاء وتجاوزات  
في الحاسب الالى :

❖ أن البيانات المخزنة على الحاسب الالى من الممكن الوصول اليها من على بعد خاصه في بيئة  
شبكة الحاسب .

❖ من الممكن ان تحدث اخطاء وتجاوزات في مرحلة صيانة الحاسب وفي مرحلة تصميم الحاسب

❖ مستخدم الحاسب الالى لا يقوم بالمشاركة في تشغيل العمليه مما يقلل من ملاحظته للأخطاء  
التي قد تحدث .

و- زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري : برامج الحاسب الآلي يمنح فرصه للإشراف الإداري والمتابعه من خلال تحليل البيانات بشكل تفصيلي ومن خلال برنامج التدقيق والمتابعه المتزامنة مع عمليات التشغيل الآلي .

ز- اعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية على عوامل الضبط والرقابة العامة في بيئة الحاسب : في البرامج التطبيقية تعتمد كفاءة وفعالية عنصر الرقابة على مدى متانة عوامل الرقابة في بيئة الحاسب الآلي .

ح- زيادة الفرص للقيام بالمراجعه التحليليه :بسبب توافر كميات كبيره من التقارير والبيانات في الحاسب الآلي والذي بدوره يزيد فرصة القيام بعمليات تحليله للبيانات واستخراج النتائج منها .

#### ٦- التدقيق الإجتماعي : Social audit :

تهدف الى تدقيق الأنشطة والبرامج الإجتماعية لتقييم الأداء الإجتماعي للمنشأة والتحقق فيما اذا كان الإفصاح في التقارير الإجتماعية والقوائم المالية ملائما وكافيا ، للتعبير عن التزام المنشأة بتنفيذ مسؤولياتها الإجتماعية للأطراف المعنية ، وذلك لمساعدتها في رسم السياسات واتخاذ القرارات ( الحايك وآخرون ، ٢٠١٥ ) .

#### ٧- تدقيق الاداء : Performance audit :

يهدف تدقيق الاداء الى تدقيق مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات العامه واللوائح والتحقق من كفاءة وفعالية أداء العاملين ، ويطلق على هذا التدقيق بالتدقيق الإداري لأنه يقوم بفحص الاساليب الإدارية وفحص شامل للإجراءات ، ويهدف لتحقيق فيما اذا كانت الموارد يتم استخدامها بالطريقة الأمثل وكشف الانحرافات (الوردات ، ٢٠٠٦).

## أهداف التدقيق الداخلي :

تمارس أداة التدقيق الداخلي عملها وفقاً لمقاييس نظام الرقابة الداخلية الفعال لإعداد التقارير المالية وكذلك تعمل وفق إطار من الشفافية والمصدقية والاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لرفع كفاءة استخدام الموارد ( الحجازي ، ٢٠١٠ ) :

أ- مراجعة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها .

ب- تحديد فيا اذا كان العاملين ملتزمين بالسياسات والإجراءات الموضوعية .

ج- حماية الأصول .

د- منع حدوث الأخطاء والغش واكتشافها في حال وقوعها .

هـ - تحديد درجة ومدى الاعتماد على التقارير المالية ، والتأكد من أنه المعلومات الواردة فيها مطابقة للواقع .

و- القيام بمراجعة دورية ومنتظمة لمختلف الأنشطة ، وتزويد الإدارة العليا بالنتائج والتوصيات

ز- تحديد درجة ومدى الالتزام بمتطلبات الحاكمة من قبل المشروع .

ح- تقييم أداء العاملين .

ط- التوصية بالتحسينات والتي تكون تشغيلية .

أصدر المعهد عدد من المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية ، حيث نص المعيار رقم

١١٠٠ على أنه نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يكون مستقلاً ، ويجب أن يتمتع المدققون الداخليون

بالموضوعية في أداء عملهم ، كما أنه الاستقلالية تمكن المدققين الداخليين بالقيام بعملهم بحيادية ومن

دون تحيز في ممارسة الحكم ( Stewart & Subramaniam, 2009 ) .

تتطلب معايير المعهد الأمريكي من المدققين الداخليين امتلاك المهارات والمعارف وغيرها من الكفاءات لتأدية واجباتهم بفعالية ، حيث يجب على المدقق الداخلي أن يكون لديه فهم كامل لعمليات وإجراءات الشركة ، ويجب أن يكونوا قادرين على تصميم وتنفيذ الاختبارات لتحديد ما اذا كانت العمليات والإجراءات يتم تنفيذها وفق ما هو مخطط له ، وأيضاً يكشف المدقق الداخلي عن أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ( Hegazy & cairo , 2016 ).

### المعايير العامة :

تعتبر المعايير العامة عن شخصية وتمرين واتجاهات المراجعين وتسمى المعايير العامة أيضاً بالمعايير الشخصية :

١- التدريب والكفاية : المراجع الداخلي يجب أن يكون لديه الخبرة الكافية والتأهيل العلمي ، لأنه المستخدمين يعتمدون على المراجع الذي يعد القوائم المالية ، فالمعيار الأول من المعايير العامة يشترط توفير التدريب الفني للمراجعين (خضير، ١٩٩٦) .

٢- التدريب الفني : يجب أن لا يقتصر تعليم المراجع على العلوم التجارية والمحاسبية بل يجب أن يشمل ويمتد إلى التعليم العام ، بحيث يشمل التعليم العام على الإمكانية الإتصال مع الآخرين ، أي تعامل المراجع مع الآخرين ، لذلك على المراجع أن يكون ملماً بكل التطورات التي تحدث على مهنة المراجعة ، والقيام بتحديث التدريب الفني (خضير، ١٩٩٦) .

٣- الخبرة المهنية : تعني أن يخضع المراجع بالفترة تدريبية ويكون هناك أشخاص مشرفين على أعمالهم ، وهذا بدوره يزيد الخبرات وينمي المهارات وبالتالي انتاج أفراد مدققين ذو كفاءة (المطارنة، ٢٠٠٥) .

٤- الإستقلال : يعتمد مستخدمو القوائم المالية على البيانات التي تكون معروضة بشكل قوائم مالية وتمكن المستخدمين من الاعتماد عليها لأنه المدقق يقوم بإبداء رأيه في القوائم المالية وفق معايير المراجعة المتعارف عليها ، حيث يبدي رأيه من غير تحيز لذلك يتمتع المراجع بصفة الإستقلال ، حيث يجب ان يكون المدقق مستقل في حقيقته وظاهره (الحجازي ، ٢٠١٠).

٥- العناية المهنية الواجبة : هدف المعيار الى الحكم على أداء المراجع وتقييم درجة جودته في أداء عمله ، فيجب على المراجع أن يتمتع بالمهارات ويبدل العناية الواجبة في عمله بما يتفق مع أخلاقيات العمل ، ويجب على المراجع الحفاظ على المهارات والمعلومات التي لديه بالمستوى المطلوب .(الحجازي ، ٢٠١٠).

#### المبادئ العامة لعملية التدقيق :

حيث تتضمن هذه المبادئ الأخلاقية التي تحدد المسؤوليات المهنية للمدقق :

١- النزاهة : على المدقق الداخلي أن يكون صريحا وواضحا ، في جميع علاقاته التجارية والمهنية ( IFA, 2008).

٢- الموضوعية : يجب ان ال يسمح المدقق الداخلي بتضارب المصالح أو التحيز وأن لا يسمح للأخريين بالتأثير على حكمه التجاري والمهني (IIA, 2017).

٣- الكفاءة المهنية والعناية المهنية الواجبة : ينبغي عل المدقق الداخلي الحفاظ على المعارف والمهارات التي لديه بالمستوى المطلوب لتأدية واجباته وخدماته المهنية المطلوبة للعميل على أكمل وجه ( IIA , 2017).

٤- السرية : على المدقق أن يحافظ على المعلومات التي يتم اكتسابها من علاقاته التجارية والمهنية ، وأن يمتنع عن الكشف عن هذه المعلومات لأي طرف ثالث الا اذا كان هناك حق قانوني أو اذا أوجب الإفصاح ، وهذه المعلومات يجب أن لا تستخدم لغرض شخصي من قبل المدقق أو لطرف ثالث ( IFA, 2008 ) .

٥- السلوك المهني : يجب أن على المدقق الداخلي أن يلتزم بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بالمهنة ، وأن يبتعد عن أي سلوك يشكل تهديد لمهنته ، أو أي سلوك يؤدي الى الإعفاء من المهنة ( IFA , 2008 ) .

## استقلالية المدقق الداخلي :

ويؤكد المعهد الأمريكي أنه نشاط التدقيق الداخلي للحسابات يجب أن يكون مستقلا وأن المدققين الداخليين يجب أن يتصفوا بالموضوعية في اداء عملهم ، ويعرف الاستقلال هو التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط عملية المراجعة الداخلية للحسابات (Dawuda , et.al, 2015) . كما عرفها (العاني ، ٢٠٠٥) : بانها تحرر المدقق من الضغوط التي تواجهه في عمله وان يقوم بأداء عمله بحياديته ، من خلال عدم ارتباطه بالأقسام وبالجهات او الادارات التي يقوم بممارسة مهنة التدقيق فيها ، وببدي رايه بحريه .

كما تم تعريف الاستقلالية على انها : " التحرر من رقابة أو سيطرة اي طرف عند تنفيذ عملية المراجعة " (التير ، السريتي ، ٢٠١٧ : ٧٤) .

تعرف الباحثة الاستقلالية على انها ان يتجرد المدقق من اي ضغوط تؤثر على عملية التدقيق وان يقوم المدقق بتقديم احكام وفق اخلاقيات المهنة ، بعيد عن اي عوامل تؤثر على استقلالية لان الافراد يعتمدون على صدق راي المدقق ، ويجب ان يتسم بالحيادية والموضوعية والاستقلالية في اداء عمله .

الاستقلالية والموضوعية يتم العبث فيها والمساس فيها عندما يتم الضغط عليها من قبل الإدارة وذلك بهدف تغيير نتائجها لصالحها ، هناك عدة عوامل ترفع مستوى الاستقلالية لمعايير المحاسبة الدولية : الافصاح ، تضارب المصالح ، مستوى تفاعل المعيار المحاسبي مع المجلس والإدارة . ( kehinde , et.al, 2017) .

المدقق الداخلي يجب ان يكون مستقل لان بدوره يزيد من مصداقية وموثوقية البيانات المالية المقدمة من قبل الإدارة ، الاستقلال كما تم تعريفه هو تحرر من اي تهديد يهدد مصداقية وموضوعية عمل المدقق ، حيث يعد الاستقلال اساس مهنة المراجعة ، توافر صفة الاستقلالية في عمل المدقق يجعل الاطراف المستفيدة تثق بعملية المراجعة لان المدقق يعبر عن رايه بصدق وحياديته . ( Usman ,2016) .

## أقسام الإستقلالية :

تنقسم الإستقلالية الى (المطارنة ، ٢٠٠٥):

١- استقلال ذهني: Mental independence: وهي تعكس الحالة الذهنية لمراجع الحسابات التي تسمح بأجراء التدقيق بشكل غير متحيز ، بمعنى انا لا يتعرض لأي ضغط عند ابداء رأي فني متحايد، وهذا ينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية ، مما يسمح للفرد بالتصرف بنزاهة وان يكون أميناً ويكون صادقا في شهادته وأن يكشف الحقائق في تقريره .

٢- استقلال ظاهري: Appearance independence: تعني ان يكون المدقق الداخلي مستقل في نشاط مراجعة الحسابات ، وهذا وفق النظرية الموضوعية ، بمعنى ان تكون هناك معايير وقواعد تضمن عدم السيطرة على المدقق من قبل الشركة وان لا يكون هناك اي مصالح تربط المدقق مع الشركة ، حيث ان الاستقلال الظاهري يعكس الانطباع العام للمدقق تجله يتجنب العوامل التي تدفع الناس للتشكيك فيه .

وتتأثر استقلالية المدقق بالآتي ( التميمي ، ٢٠٠٤):

أ- أثناء القيام بعملية التدقيق يجب على المسؤول أن لا يكون لديه مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة في الجهة التي يقوم بتدقيقها ، مثلا أن لا يكون عضواً بمجلس الإدارة ، وأن يكون وصياً أو مديراً .

ب- إذا كان هنالك أتعاب غير مدفوعة للمدقق وبالتالي قد تؤثر على استقلاليته .

ج- المنافع والضيافه ، يجب على المدقق عدم قبول ضيافه أو بضائع أثناء التدقيق .

د- اذا قام العميل برفع دعوى قضائية على المدقق بسبب الإهمال (عدم بذل العناية المهنية الواجبة ) والذي بدوره يؤثر على الموضوعية وبالتالي يؤثر على استقلالية المدقق .

وترى الباحثة أنه يوجد دائرتين منفصلتين في البنوك الإسلامية وهي دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الرقابة الشرعية ، فان دائرة التدقيق الشرعي الداخلي تعتبر مستقلة لأنها تتبع هيئة الرقابة الشرعية ، والتي بدورها تقوم بتدقيق أعمال وأنشطة البنك للتحقق من شرعية هذه الأنشطة ، والتحقق من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها ، من خلال وجود مدقق شرعي داخلي مؤهل ولديه الخبرة والمهارات اللازمة للقيام بذلك ، أما دائرة التدقيق الداخلي فهي تتبع لجنة التدقيق ومهمتها تدقيق أنشطة وأعمال البنك ، وذلك لتحقيق من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية .

لذلك فان وجود مدقق شرعي داخلي مهم لدراسة جميع الأعمال المصرفية من الناحية الشرعية ، فضلا عن دوره في متابعة تنفيذ الفتاوى ، وقيامه بحاقة الوصل بين هيئة الرقابة والعاملين بالمصرف الإسلامي ، بعرض جميع أعمال المصرف على هيئة الرقابة ومن ثم تقديم ما تراه الهيئة مناسبا من المشورة الشرعية الى المصرف في أي أمر من أمور المعاملات المصرفية .

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

### تمهيد :

يقدم هذا المبحث عرضاً لأبرز الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وتم ترتيبها تصاعدياً أي من الأقدم إلى الأحدث ، ويحتوي هذا المبحث على كل من : الدراسات باللغة العربية ، والدراسات الأجنبية ، وملخص الدراسات العبية والأجنبية ، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

ملاحظة : بسبب قلة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث تم وضع دراسات لا ترتبط مباشرة بموضوع البحث .

### الدراسات العربية :

١- دراسة ، عبد المنعم (٢٠١٢) ، بعنوان "مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الاخلاقي

للمؤسسات المالية الاسلامية "

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الاخلاقي للمؤسسات المالية الاسلامية والمعايير الأخلاقية الخاصة بالمهنة ، حيث تمثلت فيما إذا كان المدققو الحسابات الخارجيين ملتزمون بالمبادئ الأخلاقية والأسس الشرعية وبالقواعد الخاص بالميثاق الاخلاقي للمؤسسات المالية الاسلامية .

تم اجراء الدراسة على عينة من مكاتب تدقيق الحسابات الذين يعملون منذ زمن طويل في المجال التدقيق وفي المجال المحاسبي في البنوك الإسلامية ، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال اعداد استبانة وتوزيعها على مدققي الحسابات الذين مثلوا عينة هذه الدراسة ومن ثم جمع البيانات وتحليلها من خلال برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

واظهرت نتائج الدراسة انه مدققي الحسابات يتقيدون بالأخلاقيات في هذه المهنة الشرعية ويقواعد السلوك الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية التي اكدت عليها معايير التدقيق والمحاسبة في مؤسسات المالية الإسلامية ، كما أظهرت النتائج هناك تشابه من حيث قواعد السلوكية والأخلاقية لمدققي الحسابات في كل من معايير التدقيق في المؤسسات المالية السلامية وبين معايير التدقيق الدولية .

كما توصلت الدراسة الى ابرز التوصيات ومنها : ضرورة وضع معايير في مجال التدقيق تعتمد على مرجعية أخلاقية وسلوكية ودينية مستمدة من أخلاقيات وقيم المجتمع الإسلامي ، وأيضا توصي الدراسة بضرورة تهيئة المدققين من الناحية السلوكية والأخلاقية وفق معايير التدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية وليس فقط تهيئتهم من الناحية المهنية والعلمية .

## ٢- دراسة ، عبد (٢٠١٣) ، بعنوان "تحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق"

هدفت هذه الدراسة الى تفعيل التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي على أعمال المصارف الإسلامية العاملة في العراق ، تمثلت الدراسة في أنه المصارف الإسلامية العاملة في العراق لديها مشكلة في أنها لا تقوم بتفعيل التدقيق الشرعي لديها وهناك حاجة في تفعيل التعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي والداخلي ، وان يكون هناك الية واضحة تبين آلية عمل التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ، تم إجراء الدراسة على المصارف الإسلامية في العراق . تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالرسائل الجامعية والكتب والدوريات والأطاريح وتم استخدام الإنترنت للبحث عن موضوع الدراسة .

تم التوصل الى أبرز النتائج منها : هناك مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية العراقية منها عدم توفر كوادر بشرية المؤهلة ، وأنه المصارف الإسلامية العراقية تحتاج الى ضرورة تفعيل التدقيق الشرعي التي لديها ، ومن النتائج أنه الرقابة الشرعية هي التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ، كما توصلت الدراسة الى أنه المصارف الإسلامية العاملة في العراق تقوم بتقديم أنشطة وخدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن أهم التوصيات : ضرورة تفعيل التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية العاملة في العراق للتحقق من مدى التزامها بالمعايير التي تخص الأعمال المصرفية ومدى تطبيقها للشريعة الإسلامية في أعمالها ، كما أنها توصي ضرورة وجود قانون ينظم عملية التدقيق الشرعي للوصول الى قطاع مصرفي سليم بشكل متكامل في العراق .

### ٣- دراسة حوامده و الصيفي (٢٠١٤) ، بعنوان "تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني"

هدفت هذه الدراسة الى الى تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني ، فالرقابة الشرعية تضمن للبنك الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية ، كما تهدف الى الحفاظ على سلامة التطبيق الشرعي لمعاملات البنك ، تتمثل الدراسة في أنه التدقيق الشرعي يعاني من ضعف في أداء مهامه ، وطرحت الدراسة من خلال مباحثها دور هيئة التدقيق الشرعي وموقعه في الهيكل الإداري ، وأهم المشكلات التي تواجه التدقيق الشرعي والحلول لتلك المشكلات وفي المبحث الأخير يقدم البحث اقتراحات لتطوير هيئة عمل التدقيق الشرعي ، مثل وضع معايير لاختبار وتقييم الأفراد في عملية التدقيق الشرعي . .

اعتمد الباحث المنهج الاستنباطي التحليلي وذلك بتحليل مشكلة الدراسة وايجاد الحلول لتلك المشكلة وتقديم التوصيات، وقد قام الباحث باستخدام المقابلات الشخصية ، حيث تم اجراء المقابلات الشخصية لأفراد المختصين العاملين في مجال التدقيق الشرعي وذلك للاستفادة من آرا التدقيق الشرعي في آرائهم حول عملية التدقيق الشرعي وواقعه العملي و التطبيق .

وقد تم التوصل الى ابرز النتائج ومنها : إلى أنه تم تحديد المشاكل التي تواجه وظيفة التدقيق الشرعي ومنها : عدم فهم الإدارة والموظفين لدور الهيئة الرقابة الشرعية وسلطاتها ، حيث يظن البعض انه دور هيئة الرقابة الشرعية يقتصر دورها في إصدار الأحكام والفتاوى وفق ما يعرض عليها من العقود ، دون التطرق الى التدقيق والرقابة ، وقلة الخبرة والعلم وقلة المهارات الرقابية والحسابية لدى موظفو التدقيق الشرعي الداخلي ، وأيضا من المشاكل التي واجهتها هي سرية المعاملات بحيث أنها لا تعطي تفاصيل حول تنفيذ وظيفة التدقيق .

أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة : توصي الدراسة بضرورة اعداد لجنة من مدقي الشرعيين لديهم الخبرة الكافية ولديهم مستوى عالي من الكفاءة والأهلية في جانب التدقيق الشرعي ، وضرورة اعداد دليل عملي لعملية التدقيق الشرعي .

٤- دراسة ، دحدوح (٢٠١٥) ، بعنوان "مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية، وبيان فيما اذا كان هنالك فروق بين آراء العاملين في ادارة العمليات المصرفية وبين آراء العاملين في ادارة التدقيق الشرعي الداخلي حول مساهمة لجان التدقيق في المصارف الإسلامية السورية في تعزيز دور الرقابة الشرعية ، يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ادارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية السورية ، والبالغ عددهم ٨٥ عاملا ، و ١٥ عاملا في ادارة التدقيق الشرعي الداخلي ، في ٣ مصارف الاسلامية.

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بإعداد استبانة مكونة من مجموعة من الأسئلة تتعلق بالدراسة وفرضياتها ، ووزعت على عدد من المدققين الشرعيين الداخليين وموظفي إدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا ، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي spss لتحليل الإستبانة واختبار t للعينة الواحدة (one sample t test) ، واعتمد الباحث على أدوات الإحصاء الوصفي : مثل المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، كما استخدم معامل ألفا .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج عدة أهمها : أن لجنة التدقيق تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في ادارة العمليات المصرفية والعاملين في ادارة التدقيق الشرعي الداخلي ، كما أنه لجنة التدقيق تقوم بالتأكد من انه ادارة التدقيق الشرعي الداخلي تقوم بمتابعة التطورات في المعايير الشرعية والمبادئ والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة ، ومن النتائج أنه لجنة التدقيق تقوم بتعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال اقتراح التوصيات اللازمة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأهم ما توصي به الدراسة ضرورة قيام لجنة التدقيق بالتوجيه في المصارف الإسلامية لتفعيل دور وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية وذلك للتأكد من أنها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية والمحافظة على سمعة المصرف ، كما توصي الدراسة بضرورة قيام لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية في المصارف الإسلامية للتأكد من أنها تمت وفق متطلبات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

٥- دراسة ، طه ( ٢٠١٦ ) ، بعنوان " توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة

المصارف الإسلامية العراقية "

هدفت الدراسة الى التعرف على مرجعيات التدقيق الشرعي التي تؤثر على المصارف الإسلامية العراقية في دعم حوكمتها من أجل تحسين أداء هذه المصارف، كما هدفت الدراسة الى تقديم اقتراحات لتعزيز حوكمة ادارة المصارف ، تمثلت الدراسة في معرفة المرجعيات التي تستخدم في التدقيق الشرعي والتي تعزز الحوكمة في المصارف الإسلامية من أجل تحسين أداء المصارف. قام الباحث باقتراح نموذج فرضي يعكس علاقه ، من خلال تم وضع أربع فرضيات رئيسية واجراء التحليلات الإحصائية لتلك الفرضيات مثل تحليل المسار وتحليل الإنحدار بإستخدام برمجة (spss) ، أما عينة الدراسة مكونه من ثماني مصارف إسلامية عراقية ، تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة مكونه (٢٠) مؤشرا في خمسة متغيرات أساسية .

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : تشير النتائج الى أنه عندما توظف المصارف الإسلامية العراقية المرجعيات في عملها له دور ايجابي في تعزيز الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية ، حيث أتى بالمرتبة الأولى المرجعية الشرعية من حيث التأثير على الحوكمة تليها المرجعيات التأهيلية والقانونية والقيمية ، كما أشارت نتائج الى وجود علاقة ارتباط جيدة بين التدقيق الشرعي بمرجعياته ( الشرعية ، والتأهيلية ، والقانونية والقيمية) ، وبين دعم تحسين الحوكمة في المصارف الإسلامية .

من أبرز التوصيات : ضرورة تشجيع المنظمات المهنية و المؤسسات الأكاديمية بإعادة التفكير في صياغة نظريات لتدقيق الشرعي باعتباره مجال مهم ومتطور من احدى مجالات التدقيق ، كما توصي بتمية المبادئ والقيم الإسلامية لدى المدققين العاملين في المصارف الإسلامية العراقية والذي له دور في تفوق ونجاح تلك المصارف.

٦ - دراسة ، عطيه (٢٠١٧) ، بعنوان : " مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق "

هدفت هذه الدراسة الى بيان وتوضيح مفاهيم (الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام ) ، في المؤسسات المالية الإسلامية وأثرها في اجراءات الضبط الشرعي، وذلك لمساعدة المؤسسة في بناء هيكل وظيفي وتنظيمي لتعزيز الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية . الدراسة عبارة عن مؤتمر للتدقيق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا ، المنهجية المستخدمة : اعتمد الباحث في اعداد الدراسة على المناهج العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، حيث أنه لم يستخدم الباحث منهج رياضي او بحثي او احصائي ، وذلك لأنه الدراسة لا تحتوي بيانات مالية، ولذلك اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والوصفي لاستنباط النتائج .

أهم النتائج التي تم التوصل إليها تم الوصول لبعض المفاهيم الخاصة بعملية التدقيق الشرعي :

(أ) الرقابة الشرعية : هي نظام متكامل ، يتأثر بالكيانات الداخلية ، وهدفه التحكم الشرعي ، من خلال وفحص الاتفاقيات والعقود والنشاطات وكتابة التقارير وحماية الحقوق ، بهدف تحقيق الأهداف تتماشى مع أهداف الشريعة الإسلامية في المؤسسة المالية الإسلامية .

(ب) التدقيق الشرعي الداخلي : نشاط موضوعي مستقل ، يهدف الى تقديم خدمات استشارية وتأكيدات وذلك لإضافة قيمة للمؤسسة ، من خلال التأكد من أنه المؤسسة المالية الإسلامية تلتزم بالضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية .

(ت) كما التوصل الى أنه هنالك اختلاف لمفهوم المراجعة الشرعية الخارجية عن مفهوم المراجعة الشرعية .

أبرز توصية توصي بها هذه الدراسة : الدعوة الى تبني المشاركين وثيقة تدعو إليها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، من خلال تبني معايير ومفاهيم جديدة تخص الرقابة الشرعية ، وهي : التدقيق الشرعي الداخلي ، نظام الرقابة الشرعية ، الرقابة الشرعية الداخلية ، المراجعة الشرعية ، الإلتزام الشرعي ، التدقيق الشرعي الخارجي .

**"Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia "**

التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية: نظره ثاقبه علي سوق العمل المستقبلي لمدقيقي الشريعة في ماليزيا .

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى معرفة الطلاب الجامعيين عن التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية في ماليزيا ، كما هدفت الدراسة الى المساهمة في تقديم دورة تدريبية ونقلها الى طلابهم، تمثلت الدراسة بأنه لا يوجد معرفة للتدقيق الشرعي عند معظم الطلاب الجامعيين في ماليزيا ، واختيرت عينة الدراسة من جامعتين بارزتين في ماليزيا ، تم استخدام مجموعة الإستبانات تستخدم كليهما اللغات أي الانجليزية والبهاسا مايو استنادا الى الدراسات السابقة ، هناك ثلاث خطوات في إجراء هذه الدراسة أولاً: تم تصميم إستبانه للحصول على معلومات من منظور طلاب السنة النهائية في مرحلة البكالوريوس ، والوعي والفهم حول مصطلح ومفهوم التدقيق الشرعي في ماليزيا ، ثانياً : تم توزيع الإستبانه على طلاب مختارين من جامعتين محليتين أي طلاب السنة الأخيرة اللذين تعلموا الشريعة الإسلامية كجزء من منهجهم الدراسي ، ثالثاً : تحليل الإستبانات للعثور على التصورات والنظرة العامة للموضوع من منظور الطالب الجامعي.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها : توصلت النتائج إلى أنه هناك اختلاف كبير بين الطلاب الذين تلقوا دورة التدريبية للبرنامج وبين أولئك الذين لم يسبق لهم أخذ هذه الدورة ، كما توصلت الدراسة إلى أنه الطلاب الجامعيين اللذين لم يتعرضوا أبداً للتدقيق الشرعي هم غير مدركين لمصطلح التدقيق الشرعي ، وبالتالي لا يعرفون الفرق بين التدقيق التقليدي والتدقيق الشرعي ، كما أنه هناك إنخفاض في مستوى الفهم بشأن التدقيق الشرعي .

توصي الدراسة بإقتراح دورة تدريبية للتدقيق الشرعي وذلك لإنتاج معرفة حول التدقيق الشرعي واليه عمله ، كما توصي الدراسة بإقتراح دورة ليست إلزامية لتكون إختيارية في الجامعات التي لا تختار أن تقدمها كجزء من منهجيتها الدراسي وذلك لرغبة الطلاب لفهم القضايا المتعلقة بالشريعة الإسلامية .

"Competency of Shariah Auditors in Malaysia: Issues and Challenges"

كفاءة المدققين الشرعيين في ماليزيا: القضايا والتحديات

هدفت هذه الدراسة إلى إقتراح نموذجاً جديداً للمهارات والمعارف والخصائص الأخرى (KSOC) كأساس لإطار الكفاءة للمدققين الشرعيين الذي يمكنهم من الحفاظ على أدائهم الفعال في أعمال المصرفية الإسلامية ، أما عينة الدراسة تمثلت بمدققي الشريعة الإسلامية في المصارف الإسلامية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، قام الباحث بجمع البيانات من مصادر ثانوية من خلال : الحصول على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع والبحوث المنشورة على الانترنت، وبالرجوع الى الأدبيات التي تتعلق بموضوع الدراسة والتي تركز على المهارات والمعارف والخصائص التي يجب على المدقق الشرعي أن يمتلكها ، كشف بحث سابق أنه متطلبات الكفاءة لمدققي الشريعة لم تتطور بعد حتى وان كانت هناك حاجة إليها

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :أنه مدققو الحسابات الداخليون يقومون بمراجعة الحسابات الشرعية استناداً إلى إطار حوكمة الشركات ،و تشير النتائج الى أنه غالبية المدققين الشرعيين ليس لديهم خبرة ولا مؤهلات مهنية أو أكاديمية في المصارف الإسلامية ، كما تشير النتائج أنه الدراسات السابقة لم تحدد المعارف والمهارات وغيرها من الخصائص المطلوبه لمدققين الحسابات الشرعيين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي بفاعلية .

توصي الدراسة مدققي الحسابات الشرعيين بأن يقوموا بأخذ برنامج تدريب معتمد من قبل الشريعة الإسلامية التي تجريها المنظمات القائمة مثل (ibfim) التطوير المهني المستمر من الهيئات المهنية مثل المعهد الماليزي للمحاسبين (MIA) بالإضافة الى التدريبات الداخلية التي يقدمها كبار موظفي الشريعة واقتراح دورات التمويل الإسلامي في المناهج الدراسية للحصول على درجة البكالوريوس لإعداد الخريجين ليصبحوا مدققين حسابات شرعيين في المستقبل .

"The Need of Independent Shariah Members in Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study of Professional Accountants in Malaysia"

حاجه الأعضاء الشرعيين المستقلين في البنوك التعاونية الإسلامية: دراسة تجريبية للمحاسبين المهنيين في ماليزيا .

هدفت الدراسة الى تقييم أهمية استقلالية أعضاء الشريعة في البنوك التعاونية الإسلامية في ماليزيا ، حيث أن يكون المدقق الشرعي مستقل عن اللجنة الشرعية بهدف أداء واجباتهم بفعالية ، تمثلت الدراسة فيما اذا كان المدققين الشرعيين مستقلين عن اللجنة الشرعية وفيما اذا كان المدققون الشرعيون يتمتعون بالاستقلالية في أدائهم مهامهم دون أن يكون هناك تدخل في مهامهم، واقتصرت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث أجريت الدراسة على المحاسبين المهنيين في المعهد ، تم إعداد استبانات وتوزيعها على ٥٠ محاسباً مهنيًا في ماليزيا ، تكونت الاستبانة من ٢٣ سؤال ، ١٥ تتعلق بمدقق الحسابات الشرعي المستقل ، و ٤ تتعلق باختصاصات مدققي الحسابات بشأن المحاسبة والمراجعة ، و ٤ تتعلق باعتماد مدققي الحسابات على مستشار شرعي، وقد حلت البيانات باستخدام تحليل وصفي .

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : تشير النتائج إلى أنه هناك نسبة ٥٢% من مدققي الحسابات الشرعيين يتمتعون باستقلال تام ويلعبون دورا هاما في ضمان توافق الأنشطة مع أحكام الشريعة ، كما تشير النتائج إلى أنه هناك نسبة ٦٧% انه المدققين الشرعيين أحرار في أداء عملية مراجعة الحسابات دون تدخل اللجنة الشرعية في مهامهم . كما توصلت الدراسة أنه معظم المدققين الشرعيين لديهم نقص في الخبرات والمهارات لأداء وظيفة التدقيق الشرعي ، وتوصلت النتائج إلى إلى أنه هناك حاجة من قبل المدققين الشرعيين لتعزيز خبراتهم ومعارفهم في التدقيق الشرعي وذلك من أجل تحسين عمليات التدقيق الشرعي ، توصي الدراسة بأنه يجب أن يكون المدققين الشرعيين أعضاء في هيئة مهنية مستقلة عن أعضاء الشريعة ، كما توصي الدراسة بأنه يجب أن يتم تطوير معايير معينة لتحديد الشخص المؤهل كمستشار للشريعة الإسلامية .

" Knowledge for Shariah Auditors Competency in Islamic Financial Institutions"

المعرفة بكفاءة المدققين الشرعيين في المؤسسات المالية الإسلامية .

هدفت هذه الدراسة الى تحديد المتطلبات المعرفية للمدققين الشرعيين ، لكي يصبحوا أكفاء في أداء وظائفهم، بحيث تكون المعرفة عنصر من عناصر الكفاءة للمدققين الشرعيين ، المنهجية المستخدمة : أجريت دراسة متعددة الحالات شملت أربع مجموعات وهي المصارف الإسلامية والشركات التابعة للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإنمائية والنافذة الإسلامية وقد تم جمع البيانات التي تخص المعارف المطلوبة للمدقق الشرعي ، وقد تم إجراء ٣١ مقابلة شملت المدققين الشرعيين وكذلك رئيس قسم التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية ، ثم تم إجراء نسخ حرفي لجميع المقابلات باستخدام برنامج تحليل التصميم النوعي باستخدام NVIVO و ATLAS ، حيث يستخدم nvivo في عملية تدوين المقابلة بينما يستخدم atlas لتسهيل عملية تفسير البيانات . من أهم النتائج التي تم التوصل إليها : تشير نتائج الدراسة إلى أنه من الصعب بشكل عام تعيين مدققين شرعيين مختصين في مجال التدقيق الشرعي ، كما تشير نتائج الدراسة إلى أنه عنصر المعرفة ليس العنصر الوحيد المهم في الكفاءة بل يجب النظر في العناصر الأخرى للكفاءة مثل المهارات وغيرها من الخصائص .

من أبرز التوصيات : توصي الدراسة إلى إرسال المدققين الشرعيين الحاليين للتدريبات التي تجري داخليا والتي تقدمها شركة HAS وكذلك تلك التي تقدمها منظمات التدريب القائمة مثل IBFIM ، كما توصي الدراسة بضرورة الحفاظ على التطوير المهني المستمر من الهيئات المهنية مثل معهد المدققين الداخليين في ماليزيا (IIAM) ، والمعهد الماليزي للمحاسبين (MIA).

" competency of sharia auditors: issues and challenges in pakistan "

كفاءة المدققين الشرعيين : القضايا والتحديات في باكستان .

هدفت الدراسة إلى إقتراح فكرة جديدة عن المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى في إطار المدققين الشرعيين الذي يمكنهم من تعزيز أدائهم الحالي لتحسين النظام المالي الإسلامي ، المنهجية المستخدمة : اما عينة هذه الدراسة تمثلت بمدققي الشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا ، تم إستخدام الإستبيان، من خلال توزيع الاستبانة على ٧٠ من المدققين الشرعيين الذين يعملون بشكل مباشر وغير مباشر في تدقيق الحسابات في المؤسسات المالية ، والمقابلات من مختلف الناس الذين ينخرطون بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التدقيق الشرعي ،وقد إستخدمت الدراسة جمع المعلومات المتاحة من الأدبيات السابقة.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها : تبين نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات الداخليين يقومون بالتدقيق الشرعي في المؤسسات الحكومية الإسلامية في ضوء إطار الحوكمة الذي قدمه بنك الدولة الباكستاني (SBP) ، كما تشير النتائج إلى أنه معظم المدققين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ليس لديهم الخبرات ومؤهلات في التدقيق الشرعي ، ومن النتائج أنه لم تشير الدراسة السابقة في باكستان إلى المعرفة المحددة والمهارات والقدرات الأخرى المطلوبة لمدققي الحسابات الشرعيين .

من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة : أوصت هذه الدراسة المدققين الشرعيين بالحصول على المزيد من المعرفة المتعلقة بالتدقيق الشرعي ،وذلك من خلال برامج التدريب المختلفه التي تقوم بها منظمات مختلفه ، كما توصي الدراسة بتقديم دورات التدقيق الشرعي مع دورات أخرى من التمويل الإسلامي لإنتاج مدققين شرعيين أكفاء .

**shariah audit and Supervision in shariah Governance Framework : Exploratory Study of Islamic Banks in Pakistan"**

التدقيق الشرعي والإشراف في إطار الحوكمة الشرعية : دراسة استطلاعية للبنوك الإسلامية في باكستان .

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في المؤسسات المصرفية الإسلامية بعد تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن بنك الدولة الباكستاني (SBP) ، يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الباكستان، المنهجية : تم تصميم البحث على أساس المسح ، حيث تم توزيع الإستبانة عن طريق البريد الإلكتروني وأيضاً تم توزيعها ورقياً على أفراد العينة (المدققين الشرعيين) ، تألفت من جزأين، الجزء الأول : يتألف من معلومات ديمغرافية ومعلومات أخرى ذات صلة بالمجيبين مثل النوع الإجتماعي والخبرات والحالة والمؤهلات .... الخ ، ومن بين المسائل الهامة الأخرى فيما اذا كان المجيبون يعملون في البنك الإسلامي أو غير ذلك ، وتتعلق مسألتان بالفهم النظري الأساسي حول المحاسبة وتدقيق الحسابات ، الجزء الثاني يتألف ، يتكون من ١٨ سؤال ، ٦ أسئلة تناولت تصور المجيبين حول التدقيق الشرعي مع المراجعة المالية التقليدية ، و سؤالين حول أهمية التدقيق الشرعي ، أما الأسئلة المتبقية تتعلق ببنود أخرى مثل دليل التدقيق الشرعي .

أبرز النتائج التي تم التوصل إليها : تختلف المراجعة الشرعية وأنشطتها عن أنشطة المراجعة الخارجية التقليدية ، كما توصلت النتائج أنه التنفيذ السليم للتدقيق الشرعي سيساعد في تحقيق أهداف الحوكمة الشرعية .

أبرز توصية : توصي الدراسة بالمزيد من الدورات التدريبية للمدققين الشرعيين الخارجيين بحيث يمكنهم من تقييم المخاطر المتعلقة بعدم الإلزام بأحكام الشريعة الإسلامية في عملها .

"Knowledge, Skills and Characteristics Requirements for Shariah Auditors"

متطلبات المعرفة والمهارات والخصائص للمدققين الشرعيين

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف العناصر المحددة للمعرفة والمهارات والخصائص الأخرى (KSOC) ، في تنفيذ مهامها بفاعلية . تمثلت الدراسة في أنه المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا تعاني من نقص في مدققي الشريعة المؤهلين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي .

المنهجية : أجريت دراسة متعددة الحالات على عينة شملت أنواع مختلفة من المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا ، حيث تم إجراء ٣١ مقابلة تضم ممثلين عن الهيئة التنظيمية والإدارة العامة ورؤساء قسم التدقيق الشرعي للمؤسسات المختارة ، وتم الحصول على البيانات من خلال المقابلات المتعمقة في هذه الدراسة ، وتم إختيار المشاركين على أساس العينات الهادفة ، وشمل المجيبون على الدراسة : رئيس قسم التدقيق الشرعي ومدققي الشريعة من مختلف المؤسسات المالية ، وشارك ٣١ مجيبا في هذه الدراسة منهم ١٩ مدققي الشريعة ، و ١١ رئيس قسم التدقيق الشرعي .

أهم النتائج التي تم التوصل إليها : أنه المعرفة الشرعية هي الأساس في وظيفة التدقيق الشرعي ، تليها المعرفة المصرفية ومعرفة الفقه . كما توصلت النتائج إليه أنه عندما يقوم المدقق بالجمع بين المهارات والمعارف والخصائص الأخرى يجن أن ينتج أداء أكثر كفاءة وفعالية للوظيفة ، كما توصلت النتائج إلى أنه المهارات والتدقيق التفكير التحليلي ومهارات الإتصال تعتبر من المهارات الأساسية والضرورية التي إكتسابها حتى يصبح المدقق الشرعي مختصا .

أهم توصية : توصي الدراسة بضرورة تدريب المهنيين في مجال مراجعة الحسابات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.

**"The role of shariah supervisory board on internal shariah audit effectiveness :  
evidence from Bahrain"**

دور هيئة الرقابة الشرعية على فعالية التدقيق الشرعي الداخلي : أدلة من البحرين .

تهدف الدراسة إلى بيان دور هيئة الرقابة الشرعية لمراجعة الحسابات على فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين بموجب نظرية الوكالة الإسلامية ، المنهجية : استخدمت الدراسة مرحلتين من جمع البيانات وتحليلها : تم استعراض الأدبيات المستمدة من الدراسات السابقة ، وتم إجراء المقابلات مع أفراد من هيئة الرقابة الشرعية ، ورئيس الإدارات الداخلية للمراجعة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث تم جمع المعلومات المتعلقة من التقارير السنوية ومواقع المؤسسات الإلكترونية .

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها : إلى أن نظرية الوكالة الإسلامية يمكن أن تكون أساساً نظرياً لبناء الإطار المفاهيمي لفاعلية التدقيق الداخلي للشرعية الإسلامية ، كما توصلت النتائج إلى أنه رئيس التدقيق الشرعي الداخلي لديه اتصال وتفاعل مباشر مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وليس مع مجلس الإدارة ، كما توصلت النتائج إلى أنه المدققين الشرعيين الداخليين لا يتمتعون بحرية الوصول إلى جميع الوثائق وجوانب النشاط في الهيئة ومراجعتها .

أهم التوصيات التي توصي بها هذه الدراسة :توصي الدراسة إلى ضرورة تعزيز الفاعلية للتدقيق الشرعي الداخلي من خلال المزيد من الإستقلالية والخبرة للمدقق الشرعي الداخلي .

الجدول (٢-١) : جدول ملخص الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث والسنة	أهم هدف	أهم نتيجة	مدى الاستفادة من الدراسة
١ -	مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الأخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية.	أسامه عبد المنعم (٢٠١٢).	هدفت الدراسة الى بيان مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الاخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الأخلاقية الخاصة بالمهنة.	انه مدققي الحسابات يتقيدون بالأخلاقيات في هذه المهنة الشرعية وبقواعد السلوك الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية التي اكدت عليها معايير التدقيق والمحاسبة في مؤسسات المالية الإسلامية.	في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .
٢ -	نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق .	هشام عمر حمودي (٢٠١٣) .	هدفت هذه الدراسة الى تفعيل التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي على أعمال المصارف الإسلامية العاملة في العراق .	هناك مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية العراقية منها عدم توفر كوادر بشرية المؤهلة .	بناء الجزء المفاهيمي من الإطار النظري للدراسة .
٣ -	تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني .	عبد الله علي ، وسهيل أحمد حوامدة ، (٢٠١٤) .	هدفت هذه الدراسة الى تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني .	تم تحديد المشاكل التي تواجه وظيفة التدقيق الشرعي ومنها : عدم فهم الإدارة والموظفين لدور الهيئة الرقابة الشرعية وسلطاتها .	في بناء الفرضيات للدراسة ، والجزء المفاهيمي منها .
٤ -	مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية .	حسين أحمد دحدوح ، (٢٠١٥) .	وبين فيما اذا كان هنالك فروق بين آراء العاملين في ادارة العمليات المصرفية وبين آراء العاملين في ادارة التدقيق الشرعي الداخلي حول مساهمة لجان التدقيق في المصارف الإسلامية السورية في تعزيز دور الرقابة الشرعية.	لجنة التدقيق تساهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في ادارة العمليات المصرفية والعاملين في ادارة التدقيق الشرعي الداخلي.	في بناء الجزء المفاهيمي من الدراسة .
-	توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية .	آلاء عبد الواحد طه ، (٢٠١٦) .	التعرف على مرجعيات التدقيق الشرعي التي تؤثر على المصارف الإسلامية العراقية في دعم حوكمتها من أجل تحسين أداء هذه المصارف.	تشجيع المنظمات المهنية و المؤسسات الأكاديمية بإعادة التفكير في صياغة نظريات لتدقيق الشرعي باعتباره مجال مهم ومتطور من احدى مجالات التدقيق.	في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث والسنة	أهم هدف	أهم نتيجة	مدى الاستفادة من الدراسة
٦-	مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق .	عبد الله عطية ، (٢٠١٧) .	هدفت هذه الدراسة الى بيان وتوضيح مفاهيم (الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام ) ، في المؤسسات المالية الإسلامية وأثرها في اجراءات الضبط الشرعي.	التدقيق الشرعي الداخلي نشاط موضوعي مستقل ، يهدف الى تقديم خدمات استشارية وتأكيدات وذلك لإضافة قيمة للمؤسسة ، من خلال التأكد من أنه المؤسسة المالية الإسلامية تلتزم بالضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.	في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .
٧-	Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia .	Shafii , et.al, (2014)	هدفت الدراسة الى التعرف على مدى معرفة الطلاب الجامعيين عن التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية في ماليزيا .	توصلت الدراسة إلى أنه الطلاب الجامعيين اللذين لم يتعرضوا أبدا للتدقيق الشرعي هم غير مدركين لمصطلح التدقيق الشرعي .	بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .
٨-	Competency of Shariah Auditors in Malaysia: Issues and Challenges.	Ali , et.al , (2015).	إقتراح نموذجا جديدا للمهارات والمعارف والخصائص الأخرى كأساس لإطار الكفاءة للمدققين الشرعيين .	تشير النتائج الى أنه غالبية المدققين الشرعيين ليس لديهم خبرة ولا مؤهلات مهنية أو أكاديمية.	بناء الإطار المفاهيمي ومنهج الدراسة بشكل عام .
٩-	The Need of Independent Shariah Members in Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study of Professional Accountants in Malaysia.	Ahmad & Aidaros , (2015).	الى تقييم أهمية استقلالية أعضاء الشريعة في البنوك التعاونية الإسلامية في ماليزيا	أنه معظم المدققين الشرعيين لديهم نقص في الخبرات والمهارات لأداء وظيفة التدقيق الشرعي	في بناء الجزء المفاهيمي للدراسة .

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث والسنة	أهم هدف	أهم نتيجة	مدى الاستفادة من الدراسة
١٠-	Knowledge for Shariah Auditors Competency in Islamic Financial Institutions.	Ali , et.al , (2016).	هدفت هذه الدراسة الى تحديد المتطلبات المعرفية للمدققين الشرعيين ، لكي يصبحوا أكفاء في أداء وظائفهم .	إلى أنه عنصر المعرفة ليس العنصر الوحيد المهم في الكفاءة بل يجب النظر في العناصر الأخرى للكفاءة مثل المهارات وغيرها من الخصائص .	في بناء الجزء المفاهيمي وطرق جمع البيانات .
١١-	competency of shariah auditors: issues and challenges in pakistan.	Alam , (2017).	إقتراح فكرة جديدة عن المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى في إطار المدققين الشرعيين .	أنه معظم المدققين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ليس لديهم الخبرات ومؤهلات في التدقيق الشرعي.	بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .
١٢-	shariah audit and Supervision in shariah Governanc e Framework Exploratory Study of Islamic Banks in Pakistan.	Shahza d , (2017)	معرفة التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في المؤسسات المصرفية الإسلامية بعد تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن بنك الدولة الباكستاني	التنفيذ السليم للتدقيق الشرعي سيساعد في تحقيق أهداف الحوكمة الشرعية.	في بناء جزء من الإطار المفاهيمي للدراسة .

في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .	إلى أنه المعرفة الشرعية هي الأساس في وظيفة التدقيق الشرعي ، تليها المعرفة المصرفية ومعرفة الفقه .	الى استكشاف العناصر المحددة للمعرفة والمهارات والخصائص الأخرى (ksoc) ، في تنفيذ مهامها بفاعلية .	Ali , et.al , (2018)	Knowledge, Skills and Characteristics Requirements for Shariah Auditors.	١٣ -
بناء الإطار المفاهيمي للدراسة .	أن نظرية الوكالة الإسلامية يمكن أن تكون أساسا نظريا لبناء الإطار المفاهيمي لفاعلية التدقيق الداخلي للشرعية الإسلامية .	بيان دور هيئة الرقابة الشرعية لمراجعة الحسابات على فعالية التدقيق الشرعي داخلي في المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين بموجب نظرية الوكالة الإسلامية .	Khalid, (2018).	The role of shariah supervisory board on internal shariah audit effectiveness : evidence from Bahrain.	١٤ -

### ما يميز الدراسة الحالية :

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

- في عنوانها والذي تناول " مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن " ، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تناولت كفاءة المدقق الشرعي وتناولت المهارات والمعرفة والخصائص الأخرى التي يجب على المدقق أن يمتلكها وكذلك ما هي المعارف التي يجب على المدقق أن يمتلكها ، حيث هذه الدراسة تعتبر من الدراسات النادرة التي تبحث في هذا الموضوع .
- كما تميزت الدراسة الحالية في مجتمعها ، حيث تناولت الدراسة الحالية العاملين في البنوك الإسلامية من المدققين الشرعيين الداخليين والمدققين الداخليين والمحاسبين وغيرهم من العاملين في البنوك الإسلامية .

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

٣-١- تمهيد

٣-٢- منهج الدراسة

٣-٣- مجتمع وعينة الدراسة

٣-٤- أداة الدراسة

٣-٥- صدق أداة الدراسة وثباتها

٣-٦- مصادر جمع البيانات

٣-٧- الأساليب الإحصائية المستخدمة

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ هذه الدراسة من حيث وصف مجتمعها وعينتها، والمنهج المستخدم فيها بالإضافة الى عرض أداة الدراسة ومكوناتها وصدقها وثباتها ومصادر جمع البيانات ووصف الخصائص الفردية لعينة الدراسة من المبحوثين بالإضافة الى عرض اهم الاساليب والمعالجات الإحصائية للبيانات.

#### منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والنتيجة من دراسة مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن. ويمكن تعريف الاسلوب الوصفي في البحث العلمي بأنه أحد أساليب مناهج الطريقة العلمية في البحث، مراحل هذه الطريقة تبدأ بتحديد المشكلة ثم فرض الفروض واختبار صحة الفروض وحتى الوصول إلى النتائج والتعميمات، ولكن طبيعة الدراسة الوصفية تتطلب المزيد من الخطوات التفصيلية التي يمكن عرضها فيما يلي:

- تحديد مشكلة البحث وجمع المعلومات عنها.
- صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال أو أكثر.
- وضع فرضية أو فرضيات كحلول مبدئية للمشكلة، توجه البحث نحو اختبار هذه الحلول.
- اختبار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح لحجم العينة وأسلوب اختيارها.
- القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.
- الوصول إلى النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات.

## مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاسلامية العاملة في الاردن والبالغ عددها ٤ بنوك (البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي وبنك الصفاة الإسلامي والمصرف الراجحي). حيث تم اجراء مسح شامل ، ولصغر حجم مجتمع الدراسة وحددت وحدت المعاينة بكل من : العاملين في قسم التدقيق الشرعي الداخلي وقسم التدقيق الداخلي والمحاسبين ،وقد تكونت عينة الدراسة من البنوك الاسلامية العاملة في الاردن والبالغ عددها (٤) بنوك ممثلة عن مجتمع الدراسة ما نسبته (١٠٠%) من المجتمع الكلي ٤ بنوك. حيث تم توزيع (٦٥) استبانة بعد تحكيمها من ذوي الاختصاص، وتم استرداد (٦٣) استبانة وكان الصالح منها للتحليل(٥٨) استبانة، اي ما نسبته (٨٩,٢%) من الاستبانات الموزعة على افراد العينة، اما الاستبانات المستبعدة فقد كان سبب استبعادها نقص البيانات وعدم استجابة الافراد عن معظم العبارات الواردة فيها.

## أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة خاصة لقياس مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن. وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومجالها بالاضافة الى اضافة بعض الفقرات ذات الخصوصية بالدراسة الحالية والتي تميزت فيها عن الدراسات السابقة.

ويبين الجدول رقم (١,٣) اقسام الاستبانة والاسئلة المخصصة لقياس كل متغير من

متغيرات الدراسة.

### جدول (٣-١)

اقسام الاستبانة والاسئلة المخصصة لقياس كل متغير

عدد الاسئلة	المتغيرات	اقسام الاستبيان
٥-1	(الخبرة، الشهادة العلمية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية)	القسم الاول: البيانات الشخصية والوظيفية
٢٣-١	مدى استقلالية المدقق الشرعي (العلاقات الشخصية ، المصالح المتعارضة ، الأداء )	القسم الثاني

وتم تصميم الاجابات على أداة البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

درجة الموافقة	دائماً	غالباً	أحياناً	قليلاً	نادراً
الدرجة الرقمية	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد التقسيم التالي لتحديد درجة الموافقة:

$$\text{الحد الاعلى} - \text{الحد الادنى} = 5 - 1 = 4$$

ونظرا لوجود ٣ درجات للموافقة (غالباً، احياناً، قليلاً) فقد تم تقسيم الرقم ٤ على ٣ درجات

$$4/3 = 1,333$$

وبناء عليه تم توزيع الدرجات على النحو التالي:

$$1,333 + 1 = 2,333 = \text{اي من ١ الى اقل من } 2,333 \text{ تشير الى قليلاً.}$$

$$2,333 + 1,333 = 3,666 = \text{اي من } 2,333 \text{ الى أقل من } 3,666 \text{ تشير الى احياناً بين الغالبية}$$

والقليل.

$$3,666 + 1,333 = 5 = \text{اي من } 3,666 \text{ الى } 5 \text{ تشير الى درجة عالية من الغالبية.}$$

## صدق اداة الدراسة و ثباتها:

قامت الباحثة بعرض اداة الدراسة (الاستبيان) للتحقق من صدقها على (١٠) من الاساتذة الجامعيين والذين يتمتعون بخبرات وكفاءات لها علاقة بموضوع الدراسة - الملحق رقم (٢) يبين اسماء المحكمين لأداة الدراسة وذلك ليحكموا على مدى وضوح فقرات الاستبيان ومناسبتها ومدى سلامة الصياغة اللغوية ودقتها، وقد تم الاستفادة من آرائهم المقدمة سواء بالتعديل او الحذف او الاضافة. وقد تم الاخذ بالتوجيهات والمقترحات التي قدمها اعضاء لجنة التحكيم، وتم اجراء اللازم من الحذف والتعديل وفقا لهذه التوجيهات والمقترحات وصولا الى الاستبيان في صورته النهائية.

## ثانيا: ثبات اداة الدراسة:

ويقصد بثبات اداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على تقييم مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبيان في حال تطبيقه اكثر من مرة في ظروف متماثلة، وقد تم استخدام اختبار كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٢) حيث يقيس مدى التماسق في اجابات المبحوثين عن كل الاسئلة الموجودة في المقياس، ويمكن تفسير كرونباخ الفا بانه معامل الثبات الداخلي بين الاجابات، وكلما ارتفعت قيمته كلما ارتفعت درجة الثبات حيث تكون القيمة مرتفعة اذا كانت اكبر من ٨٠% ومتوسطة اذا كانت بين ال (٧٠%-٨٠%) ومنخفضة اذا كانت اقل من (٦٥%). (Gujarati, 2004).

### جدول (٣-٢)

#### معامل كرونباخ الفا

عدد الاسئلة	معامل كرونباخ الفا	القسم
23	0.876	مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي

وعند النظر الى قيم معامل كرونباخ الفا يتبين ان القيمة كانت تدل على درجة مرتفعة من

الثبات، وهذا يدل على ان اداة الدراسة اتسمت بالتنوع بشكل جيد عند اخذ آراء المبحوثين.

## مصادر جمع البيانات (بيانات الدراسة):

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما:

١. **البيانات الثانوية:** ويقصد بها البيانات التي تم جمعها بهدف تكوين الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة واشتملت على مراجعة أهم أدبيات الموضوع ذات الصلة بمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي. حيث تم الاستعانة تحديداً بالكتب والدوريات والمجلات والرسائل الجامعية والنشرات ذات الصلة لبناء الجانب النظري لهذه الدراسة.
٢. **البيانات الاولية:** وهي البيانات التي تم جمعها من واقع البنوك الإسلامية في الأردن باستخدام الاستبانة التي تم تصميمها وصياغة أسئلتها خصيصاً لغرض الدراسة الحالية من أجل التعرف على مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الاردن.

## الاساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدة اساليب احصائية من اجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة اغراض هذا الدراسة وفيما يلي اهم هذه الاساليب:

١. اختبار ثبات أداة الدراسة Cronbach's Alpha: وقد تم استخدامه لفحص واختبار درجة ثبات اجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانه .
٢. التحليل الوصفي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة العليا والقيمة الدنيا.
٣. النسب المئوية والتكرارات : وصف الخصائص الديموغرافية للمستجيب.
٤. اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة اذا كان بيانات الدراسة موزعة طبيعياً ام لا.
٥. اختبار one sample T-test ، لإختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المرتبطة بها .
٦. واختبار (Anova Test) ، لإختبار الفرضية الرئيسية الثانية .

## الفصل الرابع

### عرض النتائج واختبار الفرضيات

٤-١- تمهيد

٤-٢- وصف خصائص عينة الدراسة

٤-٣- التحليل الوصفي لأسئلة الدراسة

٤-٤- اختبار التوزيع الطبيعي

٤-٥- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

## الفصل الرابع

### الإطار العملي للدراسة

#### تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الباحثة بعد جمع البيانات من خلال استخدام الاستبيان المخصص لذلك وتحليل هذه البيانات، وقد قامت الباحثة بعرض هذه النتائج ومناقشتها وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها.

#### وصف خصائص عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (٥٨) استبانة تم توزيعها على قسم التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية، والجدول (٤-١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

**جدول (٤-١)**  
**توزيع أفراد عينة الدراسة**

النسبة	التكرار	الاجابة	المتغير
8.6	5	أقل من ٣ سنوات	الخبرة
8.6	5	من ٣ سنوات الي أقل من ٦ سنوات	
27.6	16	من ٦ سنوات الي أقل من ٩ سنوات	
55.2	32	من ٩ سنوات فأكثر	
<b>100</b>	<b>58</b>	<b>المجموع</b>	
51.7	30	محاسبة	الشهادة العلمية
20.7	12	إدارة أعمال	
6.9	4	اقتصاد	
17.2	10	تمويل ومصارف	
3.4	2	أخرى (نظم معلومات إدارية)	
<b>100</b>	<b>58</b>	<b>المجموع</b>	
3.4	2	دبلوم	المؤهل العلمي
62.1	36	بكالوريوس	
31	18	ماجستير	
3.4	2	دكتوراه	
<b>100</b>	<b>58</b>	<b>المجموع</b>	
10.3	6	رئيس قسم التدقيق الشرعي	المسمى الوظيفي
55.2	32	مدقق شرعي داخلي	
24.1	14	مدقق داخلي	
6.9	4	أخرى (مدير الادارة الشرعية)	
3.4	2	أخرى (موظف رقابة داخلي)	
<b>100</b>	<b>58</b>	<b>المجموع</b>	

31	18	نعم	الشهادات المهنية (هل تمتلك شهادة CASS)
69	40	لا	
100	58	المجموع	
5.2	3	نعم (CFE)	شهادات_أخرى
8.6	5	نعم (JSPA, CAMS)	
15.5	9	نعم (JCPA)	
8.6	5	نعم (CICS, CAMS)	
62.1	36	لا	
100	58	المجموع	

### ويظهر الجدول رقم (٤-٢) ما يلي:

١. بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة يظهر ان افراد عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم (من ٦ سنوات الى أقل من ٩ سنوات) هم الاكثر تكرار والذي بلغ (١٦) بنسبة مئوية (٦,٢٧%)، بينما الذين تبلغ خبرتهم (أقل من ٣ سنوات) هم الاقل تكرار والذي بلغ (٥) بنسبة مئوية (٦,٨%) بالإضافة الى الذين تبلغ خبراتهم (من ٣ سنوات الى أقل من ٦ سنوات) والذي بلغ (٥) بنسبة مئوية (٦,٨%). ومن وجهة نظر الباحث يعتبر ذلك مؤشر جيد حيث ان المستجيبين يمتازون بالخبرة العملية الطويلة مما انعكس ايجابا على ايجاباتهم، وبالتالي تحقق هدف الدراسة.
٢. بلغت اعلى نسبة تكرارات للمبحوثين تخصص المحاسبة بعدد ٣٠ تكرار وبنسبة شكلت ٥١,٧% من عينة الدراسة، في حين كانت نسبة المبحوثين من تخصص إدارة أعمال في عينة الدراسة ٢٠,٧% وبعدها تكرارات بلغ ١٢ تكراراً، في حين كانت نسبة المبحوثين من تخصص اقتصاد في عينة الدراسة ٦,٩% وبعدها تكرارات بلغ ٤ تكراراً، في حين كانت نسبة المبحوثين من تخصص تمويل ومصارف في عينة الدراسة ١٧,٢% وبعدها تكرارات بلغ ١٠ تكراراً، واخيراً بلغ عدد المبحوثين بتخصص أخرى (نظم معلومات إدارية) (٢) تكرار وبنسبة ٣,٤% من عينة الدراسة، ويظهر ان الاستبيانات تم توزيعها بصورة عادلة وبالمناصفة تقريبا بين التخصصات الاقتصادية مما يعني ان المبحوثين على علم جيد بموضوع الدراسة مما نستنتج ان الاجابات كانت منطقية بصورة كبيرة.

٣. بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، يظهر ان افراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس هم الاكثر تكرار والذي بلغ (٣٦) بنسبة مئوية (٦٢,١%) بينما افراد عينة الدراسة من حملة شهادة الدكتوراه والدبلوم هم الاقل تكرار والذي بلغ (٢) بنسبة مئوية (٣,٤%)، ويرى الباحث ان هذا يدل على ان الاجابات الواردة في الاستبانة تتميز بالمعرفة العملية والعلمية وهذا ما يعطي هذه الدراسة نوعا من المنطقية والموضوعية.

٤. بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي، يظهر ان افراد عينة الدراسة الشاغلين مدقق شرعي داخلي هم الاكثر تكرار والذي بلغ (٣٢) بنسبة مئوية (٥٥,٢%) وهذا مؤشر جيد على ان المستجيبين لديهم خبرات عملية واسعة، وهم على درجة من المستوى العملي مما يعطي ارتياحا لدى الباحث بان المعلومات التي تم الحصول عليها على درجة عالية من الثقة، في حين كانت نسبة المبحوثين من الشاغلين منصب أخرى (موظف رقابة داخلي) بلغ (٢) بنسبة مئوية (٣,٤%)، وهذا يدل على تنوع عينة الدراسة في جميع المناصب الوظيفية المتعلقة بموضوع الدراسة.

٥. بالنسبة لمتغير الشهادات المهنية (CASS)، يظهر ان افراد عينة الدراسة الذين يحملون هذه الشهادة بلغ (١٨) بنسبة مئوية (٣١%)، بينما بلغ افراد العينة الذين لا يحملون هذه الشهادة (٤٠) بنسبة مئوية (٦٩%).

٦. بالنسبة لمتغير الشهادات المهنية الاخرى، يظهر ان افراد عينة الدراسة من حملة شهادة (JCPA) هم الاكثر تكرار والذي بلغ (٩) بنسبة مئوية (٥٩%)، بينما بلغ افراد العينة الذين لا يحملون شهادة مهنية اخرى (٣٦) بنسبة مئوية (٦٢,١%).

## التحليل الوصفي لاسئلة الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي تمثل مستوى موافقة أفراد العينة على فقرات مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

### جدول (٤-٢)

#### التحليل الوصفي لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية

الرتبة	المحور	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	العلاقات الشخصية	3.5	5	4.3778	0.36678	دائماً
1	المصالح المتعارضة	3.6	5	4.5800	0.32667	دائماً
2	الاداء	3.64	5	4.4894	0.34060	دائماً
	استقلالية المدقق الشرعي	3.58	5	4.4824	0.24156	دائماً

يظهر من الجدول (٤-٢) ان المتوسطات الحسابية جميعها اشارت الى درجة الموافقة (دائماً) حيث تراوحت بين (٤,٣٤٧٢-٤,٦٠٦١)، حيث جاء في المرتبة الاولى محور المصالح المتعارضة بوسط حسابي (٤,٥٨٠٠) وفي المرتبة الثانية محور الاداء بوسط حسابي (٤,٤٨٩٤)، وفي المرتبة الثالثة محور العلاقات الشخصية بوسط حسابي (٤,٣٧٧٨). واخيراً اشار الوسط الحسابي لمجموع محاور الاستبانة الى ان معظم اجابات الاسئلة كانت (دائماً) بوسط حسابي (٤,٤٨٢٤).

### التحليل الوصفي لمحور العلاقات الشخصية:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي تمثل مستوى موافقة أفراد العينة على فقرات العلاقات الشخصية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

#### جدول (٤-٣) التحليل الوصفي للعلاقات الشخصية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية

الرقم	الرتبة	الفقرة	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	يعبر المدققون الشرعيون الداخليون عن رأيهم فيما يخص البيان المالي فقط	4.00	5.00	4.9000	0.30253	دائماً
2	3	استقلالية المدقق الشرعي الداخلي تعتمد بشكل كبير على موقعه في الهيكل التنظيمي وعدم تبعيته للإدارات والأقسام المختلفة .	3.00	5.00	4.5167	0.53652	دائماً

دائما	70089.	4.3167	5.00	3.00	المدقق الشرعي الداخلي يتخذ قراره بدون أي ضغوط أو تحيز من قبل ادارة البنوك التابع لها	4	3
دائما	1.21606	3.7500	5.00	1.00	المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وأن لا تكون لديهم علاقات شخصية مع أي شخص في موقع عمله الخاص بالبنك	6	4
دائما	.53256	4.5667	5.00	3.00	البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها والتي قد تؤثر على أعمال المدقق الشرعي الداخلي	2	5
دائما	.61318	4.2167	5.00	3.00	هيئة الرقابة الشرعية لا تتدخل في عمل المدقق الشرعي الداخلي	5	6
دائما	.36678	4.3778	5.00	3.50	العلاقات الشخصية		

يظهر من الجدول (٤-٣) ان المتوسطات الحسابية جميعها اشارت الى درجة الموافقة (دائما) حيث تراوحت بين (٣,٧٥٠-٤,٩٠٠)، حيث جاء في المرتبة الاولى فقرة " يعبر المدققون الشرعيون الداخليون عن رأيهم فيما يخص البيان المالي فقط" بوسط حسابي (٤,٩٠٠) وفي المرتبة الاخيرة فقرة " المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وأن لا تكون لديهم علاقات شخصية مع أي شخص في موقع عمله الخاص بالبنك" بوسط حسابي (٣,٧٥٠)، وقد اشار الوسط الحسابي لمجموع اسئلة العلاقات الشخصية الى ان معظم اجابات الاسئلة كانت (دائما) بوسط حسابي (٤,٣٧٧٨).

#### التحليل الوصفي لمحور المصالح المتعارضة:

يتضمن هذا الجزء عرضا لنتائج الدراسة وفقا للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي تمثل مستوى موافقة افراد العينة على فقرات المصالح المتعارضة للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول (٤-٤) التحليل الوصفي للمصالح المتعارضة للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية

الرقم	الرتبة	الفقرة	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	4	ثقة الجمهور في البنوك الإسلامية ووجهات التدقيق الداخلي الخاصة بها هي بمثابة المحدد الأساسي لسلامة البنوك الإسلامية واستقرارها	3.00	5.00	4.5667	.59280	دائما
2	5	المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن لا يكون لديهم أي مصالح متعارضة ضمن نطاق أعمالهم التدقيقية داخل البنك	3.00	5.00	4.2833	.69115	دائما

دائما	.41545	4.7833	5.00	4.00	هيئة الرقابة الشرعية لا تشارك في عملية التدقيق الشرعي	1	3
دائما	.48596	4.6333	5.00	4.00	يتم احترام بيئة عمل المدقق الشرعي الداخلي ولا يوجد أي إعاقة لعمله من قبل الهيئة الشرعية وإدارة البنك	2	4
دائما	.60971	4.6333	5.00	3.00	يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المدققين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على التقارير والقوائم المالية والمستندات أو أي وثائق أخرى .	3	5
دائما	.32667	4.5800	5.00	3.60	المصالح المتعارضة		

يظهر من الجدول (٤-٤) ان المتوسطات الحسابية جميعها اشارت الى درجة الموافقة (دائما) حيث تراوحت بين (٤,٢٨٣٣-٤,٧٨٣٣)، حيث جاء في المرتبة الاولى فقرة " هيئة الرقابة الشرعية لا تشارك في عملية التدقيق الشرعي" بوسط حسابي (٤,٧٨٣٣) وفي المرتبة الاخيرة فقرة " المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن لا يكون لديهم أي مصالح متعارضة ضمن نطاق أعمالهم التدقيقية داخل البنك" بوسط حسابي (٤,٢٨٣٣)، وقد اشار الوسط الحسابي لمجموع اسئلة المصالح المتعارضة الى ان معظم اجابات الاسئلة كانت (دائما) بوسط حسابي (٤,٥٨٠٠).

#### التحليل الوصفي لمحور الاداء :

يتضمن هذا الجزء عرضا لنتائج الدراسة وفقا للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي تمثل مستوى موافقة افراد العينة على فقرات الاداء للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

#### جدول (٤-٥) التحليل الوصفي لاداء للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية

الرقم	الرتبة	الفقرة	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	يحتاج المدقق الشرعي الداخلي للاستقلالية التامة لأداء عمله	3.00	5.00	4.8000	.44341	دائما
2	9	يتمتع فريق التدقيق الشرعي الداخلي بالاستقلالية الكافية لإجراء التدقيق الشرعي .	3.00	5.00	4.3000	.64572	دائما
3	4	يوجد عدد كاف من الموظفين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي بفاعلية .	3.00	5.00	4.6833	.53652	دائما
4	7	يظهر المدقق الشرعي الداخلي الإحترافيه المهنية والموضوعية العالية في أداء عملية التدقيق .	3.00	5.00	4.4833	.53652	دائما

دائما	.49745	4.7000	5.00	3.00	تمتع المدققون الشرعيون الداخليون بالاستقلالية والمهنية الكافية والتي لها دور في التأثير على أداء البنوك الإسلامية	3	5
دائما	.53016	4.5833	5.00	3.00	يتم تدريب المدققين الشرعيين بشكل دوري لمواجهة أي أعمال تشريعية خاصة بالعمليات المصرفية وتمويل المنتجات	6	6
دائما	.43667	4.7500	5.00	4.00	المعرفة والخبرة المهنية التي يتمتع بها المدقق الشرعي الداخلي أمر بالغ الأهمية لتعزيز أعمالهم المحاسبية والتدقيقية	2	7
دائما	1.13297	4.2667	5.00	1.00	يظهر المدقق الشرعي الداخلي الحرفية المهنية وبشكل ريادي بمواضيع البنك الشرعية	10	8
دائما	1.42724	3.7833	5.00	1.00	يقوم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للرفع من كفاءة الأعمال الشرعية والتدقيقية	11	9
دائما	.80183	4.3667	5.00	3.00	المدقق الشرعي الداخلي يتحقق من الالتزام الشرعي بالمبادئ وأحكام الدين الحنيف من قبل البنوك الإسلامية العامل فيها	8	10
دائما	.50979	4.6667	5.00	3.00	يرفع المدقق الشرعي الداخلي الى هيئة الرقابة الشرعية أي استفسارات أو أية اشكاليات من قبل الموظفين في البنك حول الخدمات والمنتجات الإسلامية	5	11
دائما	.34060	4.4894	5.00	3.64	الاداء		

يظهر من الجدول (٤-٥) ان المتوسطات الحسابية جميعها اشارت الى درجة الموافقة (دائما) حيث تراوحت بين (٣,٧٨٣٣-٤,٨٠٠)، حيث جاء في المرتبة الاولى فقرة " يحتاج المدقق الشرعي الداخلي للاستقلالية التامة لأداء عمله" بوسط حسابي (٤,٨٠٠) وفي المرتبة الاخيرة فقرة " يقوم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للرفع من كفاءة الأعمال الشرعية والتدقيقية" بوسط حسابي (٣,٧٨٣٣)، وقد اشار الوسط الحسابي لمجموع اسئلة الاداء الى ان معظم اجابات الاسئلة كانت (دائما) بوسط حسابي (٤,٤٨٩٤).

## اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدمت الباحثة اختبار التوزيع الطبيعي لجميع أسئلة الدراسة، حيث تم استخدام قيم الالتواء Skewness والتفرطح Kurtosis. حيث تعتبر البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيم Skewness أقل من ٣ وكانت قيم Kurtosis أقل من ١٠ (Hair et al.,2010). ويشير الجدول (٦-٤) الى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاسئلة الدراسة:

جدول (٦-٤)

### التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

التفرطح Kurtosis		الالتواء Skewness		المحور
الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	
0.608	-0.086	0.309	-0.171	العلاقات الشخصية
0.608	-0.292	0.309	-0.704	المصالح المتعارضة
0.608	3.970	0.309	-1.414	الاداء
0.608	-0.178	0.309	-0.735	استقلالية المدقق الشرعي

يشير الجدول (٦-٤) الى ان جميع قيم الالتواء Skewness كانت اقل من ٣ حيث بلغت اعلى قيمة للالتواء (-١,٤١٤) لمحور الاداء، اما التفرطح Kurtosis فقد كانت جميع القيم اقل من موجب أو سالب ٣ حيث بلغت اعلى قيمة تفلطح (٣,٩٧٠) لمحور الاداء. وتشير هذه النتائج الى ان جميع محاور الاستبيان سليمة من مشاكل التوزيع الطبيعي.

### نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لغايات اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (One Sample T-test) واختبار (Anova Test) واختبار (One-Sample T-Test)، وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

## نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى:

لغايات اختبار الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية المتعلقة بها استخدمت

الباحثة اختبار **One-Sample T-Test** والذي يعرضه الجدول (٧-٤) على النحو التالي:

جدول (٧-٤)

### اختبار One-Sample T-Test

الدلالة	قيمة T	فرق المتوسطات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور
٠,٠٠٠	٢٧,٧٤٠	١,٣٤٧٢٢	<b>0.37619</b>	<b>4.3472</b>	العلاقات الشخصية
٠,٠٠٠	٢٢,١٥٨	١,٤٠٣٣٣	<b>0.49058</b>	<b>4.4033</b>	المصالح المتعارضة
٠,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	١,٦٠٦٠٦	<b>0.23473</b>	<b>4.6061</b>	الاداء
٠,٠٠٠	٣٧,٩٢٩	١,٤٥٢٢١	<b>0.29658</b>	<b>4.4522</b>	استقلالية المدقق الشرعي

يشير الجدول (٧-٤) الى انه يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وبناء عليه فانه سيتم قبول الفرضية الرئيسية الاولى  $H_1$  يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن حيث بلغت قيمة  $T = 37,929$  في حين بلغت قيمة الدلالة  $0,000$  وهي اقل من مستوى قبول الفرضية  $5\%$ . من ناحية اخرى فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية بلغت قيمة  $T$  لمحور العلاقات الشخصية **27.740** وقيمة الدلالة  $0,000$  مما يعني قبول الفرضية الفرعية الاولى  $H_1-1$ : يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن من حيث العلاقات الشخصية ، احصائية للعلاقات الشخصية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن. اما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية لمحور المصالح المتعارضة بلغت قيمة  $T = 22,158$  اما قيمة الدلالة فكانت  $0,000$  وبناء عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الثانية  $H_1-2$  يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن من حيث المصالح المتعارضة . واخيرا فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة لمحور الاداء بلغت قيمة  $T = 53,000$  اما قيمة الدلالة فبلغت  $0,000$  وبناء عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة  $H_1-3$ : يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن من حيث الأداء .

### نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

$H_2$ : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الخبرة، الشهادات العلمية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية). ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وفقا للمتغيرات الديموغرافية تم استخدام اختبار التحليل الاحادي One-Way Anova وذلك كما هو مبين في جدول (٨-٤) :

الجدول (٤-٨)

تحليل التباين الاحادي لمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	المحور	الفئة	الوسط الحسابي	مجموع الفروقات	قيمة F	مستوى الدلالة
الخبرة	استقلالية المدقق الشرعي	اقل من ٣ سنوات	٤,٣٠٨١	٠,٤٠٠	٢,٤٥٢	٠,٠٧٣
		من ٣ الى ٦ سنوات	٤,٥٤٤٦			
		من ٦ الى ٩ سنوات	٤,٥٩٠١			
		اكثر من ٩ سنوات	٤,٤٣٩٩			
الشهادة العلمية	استقلالية المدقق الشرعي	محاسبية	٤,٤٦٧٦	٠,٣١٠	١,٣٥٩	٠,٢٦٠
		ادارة اعمال	٤,٥٦٤٢			
		اقتصاد	٤,٥٨٥٩			
		تمويل ومصارف	٤,٤٢٦٣			
المؤهل العلمي	استقلالية المدقق الشرعي	اخرى	٤,٢٢٥٣	٠,٢٧٤	١,٦١٥	٠,١٩٦
		دبلوم	٤,٢٢٥٣			
		بكالوريوس	٤,٤٥٢٦			
		ماجستير	٤,٥٥٦٢			
المسمى الوظيفي	استقلالية المدقق الشرعي	دكتوراة	٤,٥٠٩١	٠,٢٢٩	٠,٩٧٩	٠,٤٢٧
		رئيس قسم تدقيق	٤,٥٠١٣			
		مدقق شرعي داخلي	٤,٥٢١٣			
		مدقق داخلي	٤,٤٤٦٨			
		مدير ادارة شرعية	٤,٣٩٦٠			
الشهادات المهنية	استقلالية المدقق الشرعي	موظف رقابة داخلي	٤,١٤١٤	١,٠٩٢	٤,١٠٣	٠,٠٠٢
		CFE	٤,٢٨٢٨			
		CAMS	٤,١٩٧٣			
		JCPA	٤,٥٣٠٣			
		CICS	٤,٢٨٨٤			
JSPA	٤,٥٩٤٩					

يتبين من الجدول رقم (٤-٨) وجود فروق ذات دلالة احصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تعزى للشهادات المهنية، في حين تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تعزى للخبرة والشهادات العلمية والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي.

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١- النتائج

٥-٢- التوصيات

## الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية : يوجد استقلالية للمدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وهذه الإستقلالية تتضح من خلال :

1. استقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث العلاقات الشخصية .
2. استقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث المصالح المتعارضة .
3. استقلالية المدقق الشرعي الداخلي من حيث الأداء .
4. وجود فروق ذات دلالة احصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تعزى للشهادات المهنية.
5. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن تعزى للخبرة والشهادات العلمية والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي.

### ثانياً: التوصيات:

- وعلى ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، توصي الباحثة بما يلي :
1. بأن يكون أعضاء المدققين الشرعيين في هيئة مهنية مستقلة ، سواء أن تكون مستقلة عن هيئة الرقابة الشرعية أو عن ادارة البنك .
  2. بضرورة اجراء دراسات مستقبلية حول مدى استقلالية المدقق الداخلي الشرعي في شركات التامين الاسلامية وذلك من اجل امكانية تعميم نتيجة هذه الدراسة.
  3. بادراج وظيفة المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الاسلامية من ضمن بنود قانون حوكمة الشركات والزام البنوك الاسلامية بالافصاح عن اعمال المدقق الشرعي.
  4. بضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الشرعيين من قبل هيئات معتمدة مثل هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك لإنتاج مدققي شريعة ذو كفاءة عالية.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية:

- ١- قوله تعالى ( قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ) (النمل : 40)
- ٢- أيوب ، بان هاني (٢٠١٤) ، دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء البيئي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، ٤٢ ، ص ٢٨٩ - ٣٠١ .
- ٣- البطوش ، خلدون عودة الله (٢٠١٥) ، دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- ٤- التميمي ، هادي (٢٠٠٤) ، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
- ٥- التير ، أحمد محمد ، السريتي ، المهدي مفتاح (٢٠١٧) ، العلاقة بين الكفاءة المهنية واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية ، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال ، ٦ (١).
- ٦- جاسر ، محمد عمر (٢٠٠٩) ، التدقيق الشرعي الخارجي ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التدقيق الشرعي الأول والقرارات والتوصيات الصادرة عنه ، الكويت .
- ٧- جاسر ، مطلق (٢٠٠٩) ، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التدقيق الشرعي الأول والقرارات والتوصيات الصادرة عنه ، الكويت.
- ٨- الحايك ، أحمد فيصل ، توفيق ، عمر إقبال ، بشايرة ، محمد محمود (٢٠١٥) ، التدقيق الإجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، ٢٣ (١)، ص ٢٣٣-٢٥٤ .

- ٩- حجازي ، حامد محمد (٢٠١٠) ، أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي ، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٠- حجازي ، حامد محمد (٢٠١٠) ، المعايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل ، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١١- حماد، حمزة عبد الكريم (٢٠٠٩) ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية ، الأردن .
- ١٢- حمودة، حورية (٢٠١٨) ، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر من وجهة نظر المدققين دراسة استبائية لعينة من البنوك بمدينة تفتت خلال سنة ٢٠١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مباح ، الجزائر .
- ١٣- حوامدة ، سهيل أحمد (٢٠١٧) ، أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، تركيا ، ص٦٢-٨٢ .
- ١٤- حوامده ، سهيل أحمد، الصيفي ،عبد الله علي (٢٠١٤) ، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، مجلة علوم الشريعة والقانون ، ٤١(٢).
- ١٥- خضير ، مصطفى عيسى (١٩٩٦) ، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات ، السعودية : جامعة الملك سعود للطباعة والنشر .
- ١٦- دحدوح ، حسين أحمد (٢٠١٥) ، مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعيه في المصارف الإسلامية السورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، ٣٧ (١).
- ١٧- زيدان ، محمد (٢٠٠٩) ، تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دبي .

- ١٨- سحر ، فيصل (٢٠١٥) ، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خضير -بسكرة ، الجزائر .
- ١٩- السواح ، شعبان ابراهيم (٢٠٠٦) ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، عمان : الدار الجامعية للنشر والتوزيع .
- ٢٠- شحاته ، حسن حسين (٢٠٠٥) ، المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي التأهيل العلمي والإعداد المهني ، نشر pdf من خلال الرابط التالي :  
www.kantakji.com
- ٢١- الشريف ، عمر مصطفى (٢٠١٧) ، الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي الواقع والطموح ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، تركيا ، ص ٤٢-٥٨ .
- ٢٢- الشوا ، ورود ناهض (٢٠١٤) ، دور المدقق الداخلي في ادارة مخاطر بيئة العمل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- ٢٣- ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والإمتثال الشرعي في المصارف الإسلامية ، (٢٠١٨) ، العراق .
- ٢٤- طه ، آلاء عبد الواحد (٢٠١٦) ، توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، ٢٣ (٩٨) .
- ٢٥- العاني ، صفاء أحمد (٢٠٠٥) ، دور لجان التدقيق في تعزيز أداء وإستقلالية المدقق الداخلي ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد الرابع والخمسون .
- ٢٦- عبد ، هشام عمر (٢٠١٣) ، نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، ٩ (٢٩) .
- ٢٧- عبد المنعم ، اسامة (٢٠١٢) ، مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الاخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٣٠ .

- ٢٨- أبو عريش ، وسيم (٢٠١٦) ، ادارة الأرباح ، (ط١) ، عمان : دار من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع .
- ٢٩- العجلوني ، محمد محمود (٢٠٠٨) ، البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- ٣٠- عطية ، عبد الله (٢٠١٥) ،التدقيق الشرعي المبني على المخاطر ، ورقه بحثية مقدمة الى المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي ، البحرين .
- ٣١- عطيه ،عبد الله (٢٠١٧) ، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، اسطنبول - تركيا ، ص ١٧٠-١٩٥ .
- ٣٢- عفانه ، حسام الدين (٢٠١٠) ، مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية واقع وتحديات ، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي ، جامعة القدس ، فلسطين .
- ٣٣- العيدروس ، علي بن محمد (٢٠٠٩) ، الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ( تعريفها ، أهميتها ، ضوابط العاملين فيها ، مجالات عملها ، تفعيلها ) ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دبي .
- ٣٤- عيسى ، موسى آدم ( ٢٠١٣ ) ، التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الإستثمار ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التدقيق الشرعي الرابع والقرارات والتوصيات الصادرة عنه ، البحرين .
- ٣٥- الفزيع ، محمد (٢٠٠٩) ، دليل اجراءات التدقيق الشرعي ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التدقيق الشرعي الأول والقرارات والتوصيات الصادرة عنه ، الكويت .
- ٣٦- القاضي ، محمد حسن (٢٠١٦) ، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

- ٣٧- قنطجى ، سامر مظهر (٢٠١٥) ، التدقيق الشرعى والمحاسبى فى المؤسسات المالية الإسلامية ، نشر pdf من خلال الرابط التالى : [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)
- ٣٨- محمود ، رأفت سلامة ، كلبونة ، أحمد يوسف ، زريقات ، عمر محمد (٢٠١١) ، علم تدقيق الحسابات العملى ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- ٣٩- المرشدى ، ياسر (٢٠١٣) ، واقع التدقيق الشرعى الداخلى فى المصارف والنوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التدقيق الشرعى الرابع والقرارات والتوصيات الصادرة عنه ، البحرين .
- ٤٠- المطارنة ، غسان فلاح (٢٠٠٥) ، تدقيق الحسابات المعاصر ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- ٤١- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (١٩٩٩) ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المنامة - البحرين .
- ٤٢- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٣) ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المنامة - البحرين .
- ٤٣- المغربى ، حسام صبحى (٢٠١٥) ، الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزى على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- ٤٤- المغربى ، محمد فاتح (٢٠١٦) ، المراجعة والتدقيق الشرعى ، (ط١) ، عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع .
- ٤٥- الناصر ، خالص ، حسين ، عبد الواحد (٢٠١٢) ، الرقابة الداخلىة وفق للمعايير الدولية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الدولى الرابع تحت شعار توظيف القدرات الإلكترونية للارتقاء بمستوى الخدمات ، جامعة الموصل ، مدينة كربلاء ، للفترة من ٢٤-٢٥ أيار .
- ٤٦- الوردات ، خلف عبد الله (٢٠٠٦) ، التدقيق الداخلى بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلى الدولية ، (ط١) ، عمان : الوراق للنشر والتوزيع .

- 1-Ahmad ,M. & Aidaros , A.(2015), **The Need of Independent Shariah Members in Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study of Professional Accountants in Malaysia** ,international review management and business research , vol . 4 , issue pp 1.
- 2- Alam , Tahir (2017) , **COMPETENCY OF SHAR IAH AUDITORS: ISSUES AND CHALLENGES IN PAKISTAN** , journal of internet banking and commerce , 22(2)..
- 3-Ali , N . Mohamed ,Z. & Shahimi ,S. (2015) , **Competency of Shariah Auditors in Malaysia: Issues and Challenges** , Journal of Islamic Finance, 4(1) ,pp. 22-30.
- 4-Ali , N . Mohamed ,Z. Shahimi ,S. and Shafii ,Z . (2016), **Knowledge for Shariah Auditors Competency in Islamic Financial Institutions**, international journal of Trade 7(4) .
- 5- Ali , N. Shahida ,S. and Shafii ,Z.(2018), **Knowledge, Skills and Characteristics Requirements for Shariah Auditors** , Asian Journal of Accounting and Governance , pp. 181-200.
- 6- Dawuda ,A. Aninanya, G. & Alnaa , S .(2015), **The Organizational Independence Of internal Auditor In Ghana : Empirical Evidence from local Government** , Asian journal of economic Modeling , 3(2) , pp. 33-45 .
- 7- Grassa , Rihab (2015), **shariah supervisory system in Islamic Finance institution across the OIC member countries An investigation of 8-regulatory frame work** , Journal of Financial regulation and compliance, pp.135- 159 , this available on website :  
[www.emeraldinsight.com](http://www.emeraldinsight.com)
- 7- Gujarati , D.N.(2004), Basic economic. 4<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill Companies.
- 8-Hegazy , M .and Farghaly , M. (2016) , **Internal audit practices and standard : external and internal auditors perception on compliance in an emerging economy** , American university , Cairo .
- 9-Ibrahim , Shahul (2008) , **The Case For Islamic Auditing** , this available pdf on website : [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net).

- 10-Imran , M. and Bhuiyan , Z. (2012), **Auditing in Islamic perspective and auditing as practiced in some selected Islamic banks operating in Bangladesh**, *IIUC studies* , Vol.9 , pp. 293-306.
- 11-international federation of Accountants (2008) , 545 fifth Avenue , 14<sup>th</sup> floor , New York , New York 10017 USA.
- 12-International Standards For the Professional Practice Of Internal Auditing (Standards) ,(2017), The Institute of Internal Auditor .
- 13-Kehinde , O. Ahmad , A. & Popoola , o .(2017) , **Internal Auditors Independence and objectivity : regulatory and statutory neglect** , *International journal of economics* , 7(9).
- 14-KHALID ,A. and SAREA ,A. (2018), **Independence and Effectiveness of Internal Shariah Audit : An Islamic Agency Theory**, international Conference on Management and Muamalah.
- 15-Khalid ,A. Haron , H. & Masron ,T. (2017), **Relationship between internal shariah Audit characteristics and its effectiveness** , Vol.33 , No.2 ,pp. 221-238, this journal is available on website :  
www.emeraldinsight.com
- 16-Khalid ,A. Idris , U. Haron ,H. (2018), **The role of shariah supervisory board on internal shariah audit effectiveness : evidence from Bahrain** , *Academy of Accounting and financial studies journal* , 22(3) .
- 17-Khan , Muhammad Akram (2015), **Role of the Auditors in an Islamic Economy** , *journal Research Islamic economy* , 3(1), pp. 31-41 .
- 18-Mollah , S. & Zaman , M .(2015), **shariah supervision corporate governance and performance : conventional vs. Islamic banks** , *journal of banking and finance* , Vol. 58 , pp. 418-435 .
- 19-Najeeb , S. and Ibrahim , S.(2014), **Professionalizing the role of shariah Auditor : How Malaysia can generate Economic benefit** , *Pacific – Basin Finance journal* .
- 20-Norman ,N. Haron , R. & Hassan , R. (2016) , **Shariah supervisory Board Characteristics Effects On Islamic Banks Performance : Evidence from Malaysia** , 4<sup>th</sup> ASEAN international conference on Islamic finance .
- 21-Rahman , A. and Bukair , A. (2013), **The Influence of the shariah audit supervision Board on corporate social responsibility disclosure by Islamic banks of gulf co-operation council countries** ,*Asian journal of Business and accounting* , 6(2) .

- 22-Ramly , Z. and Nordin ,N.(2018) , **shariah supervision board , board independence , risk committee and Risk – taking of Islamic banks in Malaysia , international journal of Economic and financial , 8(4).**
- 23-Shafii , Z. Ali , N. and Kasim ,N. (2014), **Shariah Audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia , procedia – social and behavior Sciences , pp. 158 – 172 .**
- 24-shafii ,Z . Salleh , S . Zakaria , N . Hanefah , M . Ali ,N . and yunanda , R.(2014), **shariah Audit Certification : Views of regulator , shariah committee , shariah reviews and undergraduate students , international Journal Economics and finance , 6(5) .**
- 25-Shafii ,Z., Ali , N. & Kasim ,N.(2014), **Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia , Procedia - Social and Behavioral Sciences , pp. 158 – 172.**
- 26-Shahzad ,M. saeed ,S. & Ehsan , A .(2017), **shariah audit and Supervision in shariah Governance Framework : Exploratory Study of Islamic Banks in Pakistan , Business & Economic Review , 9(1) , pp. 103-118 .**
- 27- Song , I . and Oosthuizen , C .(2014) , **Islamic banking Regulation and Supervision : Survey Result and Challenges , International Money Funds , Imf Working paper Money and capital Department , Michaela Erbenova .**
- 28-stewart , J. and subramaniam , N. (2009) , **Internal Audit independence and objectivity : A review of current literature and opportunities for future research , journal of banking and finance ,No. 1 .**
- 29- Usman (2016) , **Effect Of Independence And Competence the Quality Of internal Audit : Proposing A Research Framework , International journal of scientific & technology research , 5(2) , pp. 221-226 .**

## قائمة الملاحق

## الملحق رقم (١)

### الاستبانة

السيد الفاضل

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة ال البيت ، أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بدقة وموضوعية مع العلم بأن جميع الإجابات ستعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاملكم

المشرف:

الباحثة

إشراف الدكتور عودة أحمد

ديما حابس قوقزة

القسم الأول : البيانات الشخصية والوظيفية .

يرجى وضع اشارة ( X ) في الفراغ المقابل للإجابة التي تراها مناسبة .

أقل من ٣ سنوات

من ٣ سنوات الى أقل من ٦ سنوات

من ٦ سنوات الى أقل من ٩ سنة

من ٩ سنة فأكثر

١- الخبرة

٢- الشهادة العلمية  محاسبة  إدارة أعمال  اقتصاد

تمويل ومصارف  أخرى أذكرها

٣- المؤهل العلمي  دبلوم  بكالوريوس   
 ماجستير  دكتوراه

٤- المسمى الوظيفي  رئيس قسم التدقيق الشرعي  مدقق شرعي داخلي   
 مدقق داخلي  محاسب وظيفه أخرى أذكرها ....

٥- الشهادات المهنية : هل تمتلك شهادة CASS (شهادة المراقب والمدقق الشرعي ) :

لا  نعم

هل تمتلك شهاده أخرى  نعم  لا  أذكر الشهادة .....

يرجى وضع إشارة (X) في الفراغ المقابل للإجابة التي تراها مناسبة .

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	قليلاً	نادراً
<b>العلاقات الشخصية</b>						
١-	يعبر المدققون الشرعيون الداخليون عن رأيهم فيما يخص البيان المالي فقط					
٢-	استقلالية المدقق الشرعي الداخلي تعتمد بشكل كبير على موقعه في الهيكل التنظيمي وعدم تبعيته للإدارات والأقسام المختلفة .					
٣-	المدقق الشرعي الداخلي يتخذ قراره بدون أي ضغوط أو تحيز من قبل ادارة البنوك التابع لها					
٤-	المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وأن لا تكون لديهم علاقات شخصية مع أي شخص في موقع عمله الخاص بالبنك					
٥-	البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها والتي قد تؤثر على أعمال المدقق الشرعي الداخلي					
٦-	هيئة الرقابة الشرعية لا تَدْخَل في عمل المدقق الشرعي الداخلي					
<b>المصالح المتعارضة</b>						
٧-	ثقة الجمهور في البنوك الإسلامية وبجهات التدقيق الداخلي الخاصة بها هي بمثابة المحدد الأساسي لسلامة البنوك الإسلامية واستقرارها					
٨-	المدققين الشرعيين الداخليين يجب أن لا يكون لديهم أي مصالح متعارضة ضمن نطاق أعمالهم التدقيقية داخل البنك					
٩-	هيئة الرقابة الشرعية لا تشارك في عملية التدقيق الشرعي					
١٠-	يتم احترام بيئة عمل المدقق الشرعي الداخلي ولا يوجد أي إعاقة لعمله من قبل الهيئة الشرعية وإدارة البنك					
١١-	يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المدققين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على التقارير والقوائم المالية والمستندات أو أي وثائق أخرى .					

الأداء					
				يحتاج المدقق الشرعي الداخلي للاستقلالية التامة لأداء عمله	١٢-
				يتمتع فريق التدقيق الشرعي الداخلي بالإستقلالية الكافية لإجراء التدقيق الشرعي .	١٣-
				يوجد عدد كاف من الموظفين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي بفاعلية .	١٤-
				يظهر المدقق الشرعي الداخلي الإحترافيه المهنية والموضوعية العالية في أداء عملية التدقيق .	١٥-
				تمتع المدققون الشرعيون الداخليون بالإستقلالية والمهنية الكافية والتي لها دور في التأثير على أداء البنوك الإسلامية	١٦-
				يتم تدريب المدققين الشرعيين بشكل دوري لمواجهة أي أعمال تشريعية خاصه بالعمليات المصرفية وتمويل المنتجات	١٧-
				المعرفة والخبرة المهنية التي يتمتع بها المدقق الشرعي الداخلي أمر بالغ الأهمية لتعزيز أعمالهم المحاسبية والتدقيقه	١٨-
				يظهر المدقق الشرعي الداخلي الحرفية المهنية وبشكل ريادي بمواضيع البنك الشرعية .	١٩-
				يقوم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للرفع من كفاءة الأعمال الشرعية والتدقيقه	٢٠-
				المدقق الشرعي الداخلي يتحقق من الالتزام الشرعي بالمبادئ وأحكام الدين الحنيف من قبل البنوك الإسلامية العامل فيها	٢١-
				يرفع المدقق الشرعي الداخلي الى هيئة الرقابة الشرعية أي استفسارات أو أية اشكاليات من قبل الموظفين في البنك حول الخدمات والمنتجات الإسلامية	٢٢-

أي ملاحظة تريد إضافتها

.....  
.....

## الملحق رقم (٢)

### قائمة المحكمين

الإسم	الرتبة	الجامعة
د. نوفان عليما	أستاذ مشارك	جامعة ال البيت / قسم المحاسبة
د. طارق الخالدي	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت / قسم المحاسبة
د. عبد الله الزعبي	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت / قسم المحاسبة
د. عبد الرحمن الدلابيح	أستاذ مشارك	جامعة ال البيت / قسم المحاسبة
د. محمد الحايك	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت / قسم المحاسبة
د. جمال العفيف	أستاذ مشارك	جامعة جرش / قسم المحاسبة
د. سليمان الدلاهمه	أستاذ دكتور	جامعة جرش / قسم المحاسبة
د. أسامة عبد المنعم	أستاذ مشارك	جامعة جرش / قسم المحاسبة
د. محمد السمارة	أستاذ مشارك	جامعة جدارة / قسم المحاسبة
د. أيمن أبو الهيجاء	أستاذ مشارك	جامعة جدارة / قسم المحاسبة

## الملحق رقم (٣)

### كتاب تسهيل المهمة



# The Extent of the Independence of the Internal Shariah auditor in the Islamic Banks in Jordan

By

Dima Hapies Qoqazeh

Supervisory

Dr. Audeh Bni Ahmad

## Abstract

The objective of this study is to identify the extent of the independence of the internal shariah auditor in the Islamic banks operating in Jordan, to ascertain the independence of the internal legal auditor in the Islamic banks operating in Jordan in terms of (personal relations, conflicting interests and performance) The descriptive approach and the analytical approach, based on a questionnaire consisting of (22) part questions related to the internal legal auditor and part related to the function of the internal legal audit, was applied to the Islamic banks operating in Jordan (4) banks, P To members of the sample composed of employees of the Shari'a Audit Department, accountants and employees of the Internal Audit Department.

The spss program was used for statistical analysis and its tests (arithmetic mean, standard deviation, upper and lower values, percentages and frequencies, normal distribution test.) One Sample T-test was used and the Anova test was used to test the hypotheses of the study.

The study reached several results, the most important of which is: There is an independent of the internal legal auditor in the Islamic banks operating in Jordan.

This independence is evident through: the independence of the internal legal auditor in terms of personal relations and the independence of the internal legal auditor in terms of conflicting interests and the independence of the internal auditor.

In the light of the results, the study recommended that the members of the legal auditors be in an independent professional body, whether independent of the Shariah supervisory board or the bank's management, in order to avoid the factors that affect the independence of the internal auditor..

**Key Words** : Shariah Audit , Internal Shariah Auditor, Independence of Internal Shariah Auditor , Jordanian Islamic Banks.